المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

#6

الجمهورية اللبنانية

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

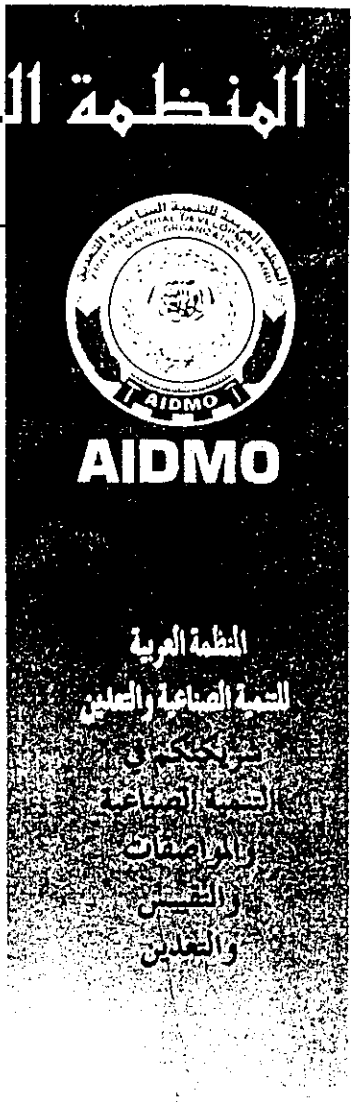

مسودة أولية
لدراسة واقع و مستقبل المناطق الصناعية في الجمهورية اللبنانية

رئيس مصلحة
الشؤون التقنية والخدمات الصناعية

المهندس سامي عاصي

نوفمبر 2001

مسودة أولية

لدراسة واقع و مستقبل المناطق الصناعية

في الجمهورية اللبنانية

نوفمبر 2001

المحتويات

		صفحة
قائمة الجداول		٠
مقدمة		٢
الفصل الأول:	بيانات عامة عن قطاع الصناعة فى الجمهورية اللبنانية	١١
	١-١ ما قبل حرب السبعينات	١١
	١-٢ مرحلة التسعينات	١٢
	١-٣ ما بعد إحصائيات ١٩٩٨	١٤
الفصل الثانى:	خطة تطوير قطاع الصناعة (المتوسطة وقصيرة الأمر)	٢١
الفصل الثالث:	الصناعات التصديرية فى الجمهورية اللبنانية	٣٠
	٣-١ المحاور الرئيسية لاستراتيجية تنمية الصادرات	٣٠
	٣-٢ بيانات وإحصائيات التصدير	٣١
	٣-٣ الصناعات التصديرية الواعدة	٣٣
الفصل الرابع:	واقع المناطق الصناعية القائمة والمشاكل والمعوقات التى تعانى منها	٤١
	٤-١ تشخيص الإطار التشريعى والإدارى للمناطق الصناعية	٤٢
	٤-٢ تشخيص البنية التحتية	٤٤
	٤-٣ تشخيص الهيكل الصناعى	٤٧
الفصل الخامس:	النتائج والتوصيات	٥٢
مراجع		٥٥
ملاحق		٥٧
	ملحق ١ بيانات حركة التجارة الخارجية	٥٧
	ملحق ٢ الصادرات الصناعية بشهادة منشأ لدول العالم	٥٨

قائمة الجداول

		الصفحة
جـــدول ١-١	بيانات المصانع الجديدة المسجلة بوزارة الصناعة خلال الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠١*	١٨
جـــدول ١-٢	التوزيع النوعى للصناعات الجديدة المسجلة بوزارة الصناعة خلال الفترة ١٩٩٩ ـ ٢٠٠١ (حتى أغسطس ٢٠٠١)	١٩
جـــدول ١-٣	التوزيع الجغرافى للصناعات الجديدة المسجلة خلال عامى ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١ (حتى أغسطس ٢٠٠١)	٢٠
جـــدول ٢-١	أهداف خطة تطوير قطاع الصناعة وأهم وسائل تحقيقها	٢٥
جـــدول ٣-١	مقارنة لأهم بنود الاتفاقيات الثنائية	٣٥
جـــدول ٣-٢	بيانات صادرات المنتجات الصناعية ١٩٩٦ ـ ٢٠٠١ (حتى أغسطس ٢٠٠١)	٣٧
جـــدول ٣-٣	قيمة الصادرات الصناعية وإجمالى قيمة الصادرات مقارنة بالناتج المحلى للأعوام ١٩٩٦ ـ ١٩٩٩	٣٨
جـــدول ٣-٤	توزيع نسبة الصادرات الصناعية* على دول العالم ١٩٩٦-١٩٩٩	٣٩
جـــدول ٣-٥	الصناعات الواعدة فى لبنان	٤٠
جـــدول ٤-١	التشـــريعات التى تتضمن سياسات خاصة بالمناطق الصناعية	٥٠
جـدول ٤-٢	البيانات المتاحة عن أعداد وتوزيع المناطق الصناعية بالجمهورية اللبنانية	٥١

دراسة المناطق الصناعية في الجمهورية اللبنانية ورؤية مستقبلية

مقـــدمة

<u>تقديم الدراسة وأهدافها</u>

يتضمن برنامج عمل **المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين** لعام ٢٠٠١ القيام بدراسة حول واقع ومستقبل المناطق الصناعية فى الجمهورية اللبنانية. وقد وقع إختيار المنظمة على الخبيرين القائمين بهذه الدراسة من خلال مؤسسة **جبريل للتدريب والإستشارات – جيتراك** لما لها من خبرة عريقة فى إدارة مثل هذه الدراسات بكفاءة وإقتدار.

وتهدف الدراسة إلى التعرف على واقع المناطق الصناعية فى لبنان وإعداد مسح عام عن قطاع الصناعة والخطط الموضوعة لتطويره وموقف الصادرات الصناعية وذلك للوصول إلى مقترحات عملية للإرتقاء بمستوى المناطق الصناعية وتوفير أراض مجهزة لتشجيع إقامة المصانع ، وإقتراح النظم الخدمية والتشريعية المطلوبة لضمان نجاح المناطق الصناعية فى تحقيق أهدافها.

تتكون خطة الدراسة من مرحلتين:

- المرحلة الأولى لمدة أسبوعين قام خلالها الخبراء بزيارة لبنان بهدف تجميع البيانات والمعلومات عن قطاع الصناعة من مصادرها والتعرف على واقع المناطق الصناعية والمشاكل والمعوقات التى تعانى منها والإلمام برؤية المعنيين بأحوال الصناعة والإطلاع على الخطط الموضوعة لتطوير المناطق الصناعية فى الأمد القصير والمتوسط.

وقد تمت الزيارة خلال الفترة من ٢١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى ٥ أكتوبر ٢٠٠١ وتم خلالها تجميع بيانات ومعلومات تغطى محاور الدراسة المختلفة على المستوى القومى العام (macro) مثل بيانات الإنتاج والصادرات بصفة عامة وأنواع الصناعات والتشريعات المرتبطة بها وبالإستثمار، وكذلك على المستوى الدقيق (micro) للمنطقة الصناعية الواحدة للتعرف على خصائصها وما بها من منشآت صناعية حيث تم زيارة عدد من المناطق فى مختلف محافظات الجمهورية.

- المرحلة الثانية ومدتها أربعة أسابيع وقد تم خلالها تحليل البيانات والمعلومات وإعداد هذا التقرير.

وتأتى دراسة المناطق الصناعية فى لبنان فى إطار إهتمام الحكومة اللبنانية بتهيئة مناخ الإستثمار الإنتاجى بصفة عامة وتنمية القطاع الصناعى صفة خاصة ، ذلك أن الناتج الصناعى فى لبنان يأتى فى المرتبة التالية لقطاعى التجارة والخدمات غير المالية من حيث المساهمة فى إجمالى الناتج القومى حيث تمثل الصناعة نسبة ١٧% بينما تمثل الخدمات غير المالية نسبة ١٨% والتجارة ٢٤% على التوالى.

ويعتبر لبنان بلدا صغيرا نسبيا حيث أن مساحته حوالى ١٠ آلاف كيلومتر مربع منها حوالى ٢٦% أراض صالحة للزراعة و١٣% غابات. ويبلغ تعداد لبنان (تقديرات ١٩٩٨) حوالى ٣،٦ مليون نسمة منهم ٥١% فى سن العمل فى المرحلة العمرية من ٢٠-٥٩ سنة ، وتبلغ نسبة معرفة القراءة والكتابة ٨٩%. ولبنان بلد محدود الموارد الطبيعية، فقير فى الخامات حيث لا يوجد سوى الكلس والحديد الخام والملح. غير أنه يتمتع بتراث ثقافى غنى وموقع جغرافى متميز جعل منه بلدا عريقا فى النشاط الإقتصادى منفتحا على العالم الخارجى.

ويتميز الإقتصاد اللبنانى بأنه إقتصاد حر يتبع توجهات السوق ويسمح بحرية إنتقال رأس المال وهو لم يتأثر بتيارات الأيديولوجية الإشتراكية وإقتصاديات القطاع العام التى سادت فى كثير من دول المنطقة خلال النصف الأخير من القرن المنصرم ، ولا غرو فى ذلك فالشعب اللبنانى معروف بولعه بممارسة الأعمال الحرة والعمل الخاص. وقد نشأ عن ذلك قطاع خاص قوى ونشط ذو صلات قوية وإمتداد فى شتى بلدان العالم الخارجى من خلال علاقاته بالعديد من أبنائه المغتربين.

إن أى دراسة تعنى بالأنشطة الإقتصادية فى لبنان لا بد أن تأخذ فى الإعتبار الشدائد التى حلت بالإقتصاد نتيجة لحقبة الحرب المدمرة التى شهدتها البلاد خلال عقدى السبعينات والثمانينات.

ففي فترة ما قبل الحرب وخلال السنوات من ١٩٥٠ إلى ١٩٧٥ تميز الإقتصاد اللبناني بالرسوخ والصلادة وإحتفظ بمعدل نمو سنوي في حدود ٦%. وفي منتصف السبعينات وقبل بدء الحرب إعتبر لبنان من الدول "متوسطة الدخل" حيث كان متوسط دخل الفرد ثلاث أضعاف مثيله في الدول المجاورة غير البترولية مثل مصر والأردن. وكان لبنان واحد من النماذج القليلة لإقتصاد السوق الحر في المنطقة العربية.

وقد أدت الحرب التي إستمرت قرابة خمسة عشر عاما إلى تلاشي سلطات الدولة وتدمير الإقتصاد وإنهيار الأنشطة الإنتاجية والخدمية وهروب رؤوس الأموال وهجرة القوى العاملة المؤهلة إلى خارج البلاد. وبإنتهاء الحرب في بداية عقد التسعينات بدأت مرحلة النقاهة والخروج من المحنة وإسترداد المقومات المؤسسية للدولة.

وتركز إهتمام الدولة في المقام الأول على إعادة الإعمار حيث تم إنشاء "مجلس الإنماء والإعمار" كهيئة تابعة لمجلس الوزراء تتولى إعداد دراسات الجدوى لمشروعات الإعمار وتأمين مصادر التمويل اللازمة لها وإعداد عقود الإنشاء والإشراف على تنفيذها. وشهدت البلاد رواجا كبيرا في قطاع الإنشاءات بهدف إصلاح وإعادة بناء ما دمرته الحرب من منشآت ومرافق حيث إشتملت برامج الإعمار على عدة إتجاهات رئيسية:

- **البنى التحتية الأساسية** – الكهرباء والطرق والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.
- **الخدمات الأساسية** – المياة النقية والصرف الصحي ومعالجة النفايات الصلبة.
- **القطاعات الإجتماعية والإقتصادية** – التعليم والصحة والتنمية الشاملة والبيئة.
- **القطاعات المنتجة والقطاعات الأخرى** – الزراعة والري ، المرافئ والمطار ، المباني الحكومية.

وقد نجح مجلس الإنماء والإعمار في تمويل برنامج الإعمار من خلال الهبات والقروض بأنواعها المختلفة وذلك من جهات كالبنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية والصندوق العربي

للإنماء الإقتصادى و الإجتماعى وصندوق أوبك للتنمية الدولية والصندوق الســعودى للتنميــة وغيرها من برامج المساعدات التنموية ومن الحكومات المختلفة. وبلغت القيمة الإجمالية لعقود الإعمار التى تم تلزيمها خلال الفترة من يناير ١٩٩٢ حتى نهاية ديسمبر سنه ٢٠٠٠ مبلـــغ ٥,٧٨٢,٦ مليون دولار أمريكى (١). وتقدر قيمة الهبات بحوالى ١٤% مـــن هــذا المبلــغ ، والقروض الميسرة حوالى ٤١% والقروض الأخرى (إعتمادات تصدير ، قروض تجاريـــة ، قروض بفترات سماح وآجال سداد طويلة) حوالى ٤٥%.

تمويل أنشطة الأعمار خلال الفترة

١٩٩٢ - ٢٠٠٠

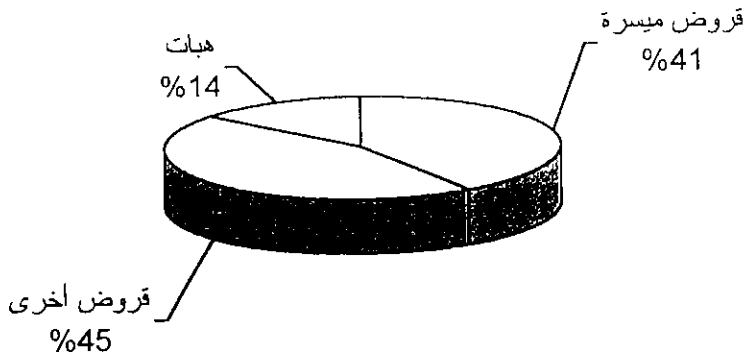

ويلاحظ أن برامج الإعمار قد خصصت فى المقام الأول للبنى التحتية والقطاعـــات الخدميــة وهى وإن كانت جميعها عناصر هامة وضرورية لإعادة بناء الدولة وإقامة إقتصاد حديـــث إلا أن عوائدها غير مباشرة وبعيدة المدى.

تطور الدين الداخلى والخارجى خلال الفترة
١٩٩٥ - ١٩٩٩ (مليون دولار)

	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩
دين داخلى صافى	٦,١٩١	٨,٩٠٥	١٢,٢٥٤	١٣,٠٢٩	١٤,٢٥١
الدين الخارجى	١,٣٣٢	١,٨٨٣	٢.٤٠٢	٤,١٦٦	٥,٥٣٩

وبنهاية عقد التسعينات ومع تراكم فاتورة الإعمار إرتفع صافـى الدين الداخلـــى (٢) إلـــى ٢١, ٣٧٧ مليار ليرة (١٩٩٩) بزيادة قدرها حوالى ٢٣٠% عن قيمة الدين عام ١٩٩٥ ، كمـا تضاعف الدين الخارجى ليصبح ٥, ٥٣٩ مليار دولار مقارنه بمبلغ ١.٣٣٢ مليار دولار عـام ١٩٩٥. وأصبح من الضرورى توجيه الإهتمام نحو تفعيل الأنشطة الإنتاجية المولدة للدخـــل للقيام بدورها فى رفع قيمة إجمالى الناتج المحلى والمساهمة فى تمويل أقساط الديون من خلال التصدير وسداد الضرائب للدولة.

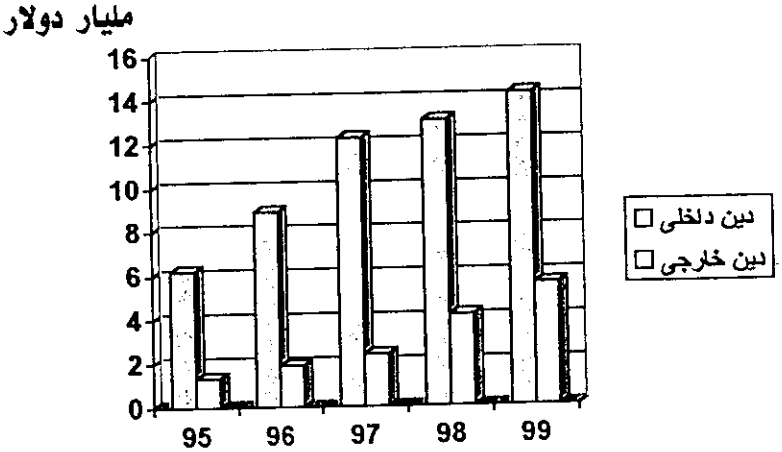

وقد تزايد الإهتمام بالقطاع الصناعى كنتيجة حتمية للإتجاه نحو تكامل الســـوق اللبنـــانى مـــع أسواق البلدان المجاورة ومع شركاء أوروبيين ومتوسطيين وآخرين فقد نشطت الحكومة فـــى عقد العديد من الإتفاقيات الثنائية التى سعت الحكومة من خلالها إلى تـــأمين مصـــادر تمويـــل وفتح الأسواق الخارجية وتوثيق العلاقات التجارية (تخفيضات خاصـــة للتعريفـــة الجمركيـــة،

معاملة مميزة ، دفع بعملات قابلة للتحويل ، وتسهيل إقامة المعارض) وتدعيم التعاون الصناعى فى تحسين الإنتاج وإدارة المشاريع المشتركة.

كما أجريت عدد من الدراسات والبحوث(٣ ، ٤) تناولت وسائل التعجيل بنمو القطاعات الإنتاجية التصديرية وخلصت إلى ثلاث إتجاهات رئيسية وهى: الصناعة وتشمل التصنيع الزراعى ، والخدمات المالية وخدمات الأعمال ، والسياحة. وقد رصدت هذه الدراسات عناصر القوة والضعف والفرص والتهديدات التى تواجه قطاع الأعمال فى لبنان فى المرحلة الحالية كما يلى:

❖ عناصر القوة:

- الميل الطبيعى لدى الأفراد والمؤسسات الحكومية نحو تبنى سياسات السوق والإقتصاد الحر.
- توافر طبيعة المخاطرة والمبادرة المتوارثة لدى رجال الأعمال اللبنانيين.
- عراقة قطاع الخدمات المالية وخبرته فى إجتذاب وإدارة الأموال.

❖ عناصر الضعف:

- صغر حجم السوق اللبنانى.
- محدودية الموارد الطبيعية حيث لاتوجد خامات معدنية أومواد بترولية.
- إرتفاع كلفة العمالة مقارنة بالدول المجاورة

❖ الفرص:

- الإنفتاح على المجتمعات الخارجية وتوافر علاقات قوية مع الأفراد والجماعات اللبنانية المغتربة فى كثير من بلدان العالم مما يمثل فرصة لإختراق الأسواق الخارجية وتصدير المنتجات والخدمات اللبنانية كما يتيح إمكانيات نقل التكنولوجيا والمعرفة.
- تميز الموقع الجغرافى المتوسط بين أوروبا ودول غرب آسيا مما يتيح فرص التعاون فى إقامة الصناعة وإقتناء التكنولوجيا.

- توافر القطاع الخاص النشط القادر على التعامل مع الظروف والمتغيرات السريعة مقارنة بالدول المحيطة التى مازالت تتعثر فى خصخصة القطاع العام.

❖ التهديدات:

- تراكم مصروفات إعادة الإعمار ومصروفات تأهيل المنشآت والمرافق وحلول آجال سداد أقساط القروض.
- صعوبة ودقة التوازن بين تدبير التمويل اللازم للإستمرار فى مشروعات الإعمار والخدمات والتمويل اللازم للإستثمار فى مشروعات الإنتاج والأنشطة المولدة للدخل.
- ضرورة إستكمال مشروعات البنى التحتية التى تدعم بصفة مباشرة القطاع الصناعى المنتج (مثل توفير الكهرباء بطاقة كافية لتلافى الإنقطاع ، الصرف الصحى للمناطق الصناعية ، وسائل معالجة وتدوير المخلفات الصناعية)
- المخاطر السياسية والأوضاع الأمنية غير المستقرة الناتجة عن إستمرار إحتلال الأراضى الفلسطينية.

وقد خلصت هذه الدراسات إلى ضرورة التركيز على إنتاج وتسويق منتجات ذات قيمة مضافة عالية والتوجه نحو الأسواق الخارجية. كما إقترحت إستراتيجية متوسطة المدى لتفعيل الأنشطة الإنتاجية تعتمد على مفهوم العناقيد الصناعية "Industrial Clusters".

وتتكون العناقيد الصناعية من وحدات صناعية وخدمية متكاملة وهى تنمو وتزدهر من خلال العلاقات البينية التبادلية النشطة التى تتكاثر على الكفاءة والفاعلية والتنافسية المتوفرة فى كل وحدة من وحدات العنقود الصناعى. وترتبط وحدات العنقود الصناعى فيما بينها بعدد من الروابط والعلاقات التى تمثل النسيج الداعم لوحدات العنقود الصناعى:

- علاقات **العميل – المورد** فى كلا الإتجاهين
- علاقات **التنافس**
- وحدة **العملاء**
- وحدة **مصادر الموارد** (المالية/التقنية/البشرية)

وعلى الرغم من وجود عدد من الدراسات المهتمة بالإقتصاد اللبنانى فنجد أن أى منها لم يتناول قضية المناطق الصناعية أو الأراضى التى تصلح لإقامة الصناعة بصفة عامة وهى من القضايا الهامة حيث أن ندرة المناطق والأراضى المجهزة لإقامة وتشغيل منشآت صناعية جديدة أو التوسع فى الوحدات القائمة سوف يعرقل نمو النشاط الصناعى وقد يؤدى إلى تهديد للبيئة الطبيعية والتجمعات العمرانية.

نبذة عن الصناعة العربية

إن جوهر التصنيع هو إقامة الصناعات التحويلية التي تعنى بعمليات تحويل المواد الخام والمواد الأولية إلى سلع نصف مصنعة وكاملة الصنع مع الإشارة إلى الصناعات الاستخراجية التى تركز على إنتاج المواد الخام وتحسب في الصناعات التحويلية.

والبعد الشامل للتصنيع لا يقتصر على مجرد إقامة عدة صناعات تحويلية متفرقة بل يشتمل على إقامة قطاع صناعي تحويلي متكامل تدعمه أنشطة التطوير التقنى ويعمل فى إطار اقتصادي سليم يلبي الاحتياجات القومية للتنمية الاجتماعية والحضارية بحيث يصبح ذلك القطاع قائداً في الهيكل الاقتصادي للدولة.

وأن كانت أي صناعة تحتاج إلى سبعة عوامل أساسية لأقامتها وضمان إستمرارها وتطورها شاملة توفر المواد الأولية التي تحتاجها الصناعة ورؤوس الأموال الواجب استثمارها وتوفر الأيدى العاملة الماهرة والتقنية والتكنولوجيا الملائمة والقابلة للتطوير والإدارة الواعية والأسواق المضمونة بالحد الأدنى الاقتصادي لاستيعاب وتصريف المنتجات، إضافة إلى توفير الخدمات والبنى التحتية الأساسية. نجد أن هذه العوامل السبعة لا تتواجد بالضرورة فى كل قطر من الأقطار العربية منفصلة إلا أنها تتوافر جميعها فى الأقطار العربية مجتمعة.

والصناعة العربية بمجملها حققت العديد من الأمور الإيجابية التي معظمها في إطار التنمية القطرية الصناعية ولم يكن في إطار صناعي عربي متكامل يكون جزءا من خطة تنموية شاملة رغم أن الوطن العربي بمؤسساته الرسمية وشبه الرسمية والشعبية دعي ولا زال يدعو إلى ضرورة التنسيق والتكامل العربي الصناعي في إطار نسق تنموي عربي يهدف إلى تطوير القدرات الصناعية العربية لتصبح قادرة على المنافسة فى الأسواق العالمية.

وبصورة عامة ، تتصف الصناعة في معظم الدول العربية بضعف القاعدة الإنتاجية وعدم تنوعها فالصناعات التحويلية غير البتروكيماوية لا تزال ترتكز على أنشطة صناعية خفيفة تضم صناعات الأغذية والمنسوجات والملابس ، وبدرجة أقل الآلات ومعدات النقل وغيرها وتعتمد بدرجة كبيرة على تكنولوجيات مستوردة من الخارج. وتتم مزاولة هذه النشاطات في أغلب الدول العربية في منشآت صناعية صغيرة . ولذلك ، وعلى الرغم من النمو الذي شهدته هذه الصناعات، إلا أن مسار هذا النمو اعتراه الكثير من التقلب . ويبين هيكل الواردات العربية ضيق القاعدة الإنتاجية العربية التي لم تستطيع مقابلة احتياجاتها من السلع المصنعة التي تهيمن على فواتير الاستيراد للبلاد العربية . فواردات البلاد العربية تتكون حالياً من الآلات ومعدات النقل بنسبة ٣٠% ومن منتجات الغذاء المصنعة والوقود بنسبة ٢٨% بالإضافة إلى سلع صناعية أخرى متفرقة ، ولا يمكن الاستمرار بالاعتماد على تصدير عدد محدود من السلع الأولية ، لأن هذه السلع أخذت تفقد قدرتها على المنافسة مع التقدم في تكنولوجيا المواد التي تتوسع في احتلال الأسواق العالمية (٥) .

الفصل الأول

قطـاع الصناعة فى لبنان

على الرغم من الإعتقاد الشائع بأن الإقتصاد اللبنانى هو إقتصاد خدمى يقوم على السياحة والمصارف وخدمات الأعمال إلا أن حقيقة الأمر أن الصناعة فى لبنان عريقة عراقة التاريخ العربى ، فصناعات عديدة عرفت فى لبنان ومنها على الأخص الصناعات الغذائية كالمخبوزات والحلويات وغيرها بالإضافة إلى صناعة الغزل والنسيج وعلى الأخص المنسوجات الحريرية.

والصناعة فى لبنان تلعب دورا أساسيا فى التنمية الإقتصادية والإجتماعية فهى مصدر رئيسى للدخل وخلق فرص العمل وهى تسهم بقدر غير قليل فى إجمالى الناتج القومى يصل إلى ١٧% فهى بذلك تلى فى الترتيب قطاع التجارة (٢٤%) ، والخدمات غير المالية (١٨%)..

١-١ فترة ما قبل حرب السبعينات:

طبقا للبيانات المنشورة عن الصناعة فيما قبل الحرب (٦) ، توجد عام ١٩٧٥ أكثر من ١٨٠٠٠ مؤسسة صناعية. وكانت أكبر نسبة توظيف فى الصناعات الغذائية يليها صناعات المنسوجات. وتمثل صناعات الأغذية والمنسوجات مجتمعه حوالى ٤٤% من الناتج الصناعى ويليها الصناعات الخشبية والأثاث وتمثل ٢٩% ، ثم الصناعات الميكانيكية ٧% وباقى صناعات الأسمنت والسيراميك والبلاستيك.

وكانت نسبة مساهمة القطاع الصناعى (٧) فى الناتج المحلى ٢٣% ونسبة إستيعاب اليد العاملة ٢٤% وكان الإنتاج الصناعى يغطى ٦٠% من إحتياجات السوق المحلى فى حين كانت قيمة الصادرات الصناعية تغطى ٤٦% من قيمة الواردات الصناعية. وفيما بين الأعوام ١٩٦٥ - ١٩٧٤ حقق الإنتاج الصناعى معدل نمو سنوى قدره ١٤,٢%. وقد صمد القطاع

الصناعى خلال سنوات الحرب إلا أنه قد فقد الكثير من فرص النمو المتوقعة فيما لو قدر لـه الإستمرار حسب مؤشرات ما قبل الحرب.

١-٢ مرحلة التسعينات

عقب إنتهاء الحرب كان من الضرورى إيجاد قاعدة من البيانات الصناعية التى تمكن المخططين من وضع إستراتيجيات وإعداد خطط عمل على أسس علمية سليمة. ولذلك فقد قامت وزارة الصناعة بالتعاون مع مؤسسة GTZ ، المؤسسة الألمانية للتعاون التقنى ، بإعداد مسح صناعى تم عام ١٩٩٤ وتناول حصر المنشآت الصناعية وعددها وتوزيعها الجغرافى وأهم أنشطتها ومنتجاتها والشكل القانونى وتاريخ إنشائها وحجم العمالة بها. وتتلخص النتائج فيما يلى:

- تم تقدير العدد الإجمالى للمؤسسات الصناعية العاملة فى لبنان ب ٢٢٠٠٠ مؤسسة.
- تستخدم هذه المؤسسات حوالى ١٤٥٠٠٠ أجير خلاف العمالة الظرفية.
- إجمالى مبيعات القطاع الصناعى حوالى ٣,٧٢ مليار دولار أمريكى وتقدر مساهمته فى الناتج القومى بنسبة ١٧% وترتيبه الثالث فى القطاعات الإقتصادية.
- تصل القيمة المضافة إلى ١,٨٢ مليار دولار أى ما يعادل ٤٩% من قيمة المبيعات وبذلك يكون متوسط القيمة المضافة هو ٨٠,٠٠٠ دولار للمؤسسة الواحدة و ١٢,٥٠٠ دولار للعامل.
- يهيمن القطاع الخاص على جميع الصناعات عدا البترول وشركة الأدخنه والمرافق.
- يبلغ متوسط العمالة ٦,٥٢% عامل فى الوحدة.

- ٧٠%من الصناعات تستخدم أقل من ٥ عامل ، بينما ١٠% فقط من الصناعات تستخدم أكثر من ١٠ عمال.

- حوالى ٥٠ وحدة حصلت على شهادة الأيزو ٩٠٠٠.

وفى عام ١٩٩٨ تم الإتفاق بين وزارة الصناعة والمؤسسة الألمانية للتعاون التقنى على تنفيذ مرحلة ثانية تهدف ليس فقط إلى تحديث نتائج المسح السابق ولكن لوضع إستراتيجية صناعية تأخذ فى الإعتبار النتائج المحدثة للمسح الصناعى ومؤشرات التشغيل كالإستثمارات وقيمة الإنتاج وقيمة المستلزمات والأجور والقيمة المضافة والمعوقات والمشكلات التى تواجهها الصناعة بصفة عامة.

وكانت أهم النتائج كما يلى (٨) :

- زيادة عدد المنشآت الصناعية بنسبة ٢% عن نتائج مسح عام ١٩٩٤.
- القطاع الصناعى ليس شديد التنوع فمعظم المؤسات الصناعية (٨٨,٦%) تنتمى إلى ثمانية فروع رئيسية:

١-المأكولات والمشروبات (٢٠,٣%)
٢-المنتجات المعدنية (١٦,١%)
٣-المنتجات غير المعدنية (١١,٥%)
٤-المفروشات والمنتجات المماثلة (١٠,٧%)
٥-الألبسة والفرو (١٠،٣%)
٦-المنتجات الخشبية (١٠،٢%)
٧-الصناعات الجلدية ودبغ الجلود (٥,٩%)
٨-صناعة النسيج (٣,٧%)

- معظم المؤسسات الصناعية عبارة عن وحدات صغيرة يبلغ بها متوسط العمالة ٥,٢% عامل بما فى ذلك مالك الشركة. وذلك يمثل تراجع عن متوسط ٦,٥% فى إحصاء ١٩٩٤.

- حوالى نصف الوحدات الصناعية تم تأسيسها بعد عام ١٩٩٠.

- قدرت القوى العاملة في القطاع الصناعي بحوالي ١١٤٠٠٠ عامل أجير (بما في ذلك أصحاب المصانع) وبخلاف العمالة الموسمية. ويمثل ذلك ٦٩% من إجمالي العمالة مقارنة بحوالي ٧٥% من مجموع العمل في إحصاء ١٩٩٤.

- زيادة الإعتماد على العمالة الموسمية نظرا لإنخفاض تكلفتها ومرونة إستخدامها طبقا لظروف إنتعاش أو ركود السوق.

- تتركز معظم الوحدات الصناعية في محيط المدن الرئيسية وضواحيها.

- يتمركز في بيروت وجبل لبنان حوالي ٦١% من الوحدات و٦٦% من العمالة والتي تسهم بحوالي ٧٤% من مجموع الإنتاج.

- بلغت قيمة الرواتب الإجمالية (سنة الإحصاء) مبلغ ٦٣٧ مليون دولار. وفي حين بلغت نسبة العمالة الموسمية حوالي ٣٠% من إجمالي العمالة نجد أن بند الأجور موزع بنسبة ٩,٦% للعمالة الموسمية و ٩٠,٤% للمستخدمين (٧٧,٣% رواتب ، ١٠,٧% إشتراكات بصندوق الضمان الوطني الإجتماعي ، ٢,٤% مصاريف خاصة بالتأمين الشخصي).

- متوسط الراتب السنوي للمستخدم حوالي ٧٣٢٥ دولار ، ويتراوح بين ١١٤٥٩ دولار في المؤسسات الكبيرة و ٥٥٠٧ دولار في الوحدات الصغيرة.

- بلغ مردود الإنتاج الصناعي ٣,٩٥ مليار دولار أمريكي في عام الإحصاء ١٩٩٨. بذلك يكون معدل الإنتاجية للمستخدم الواحد ٣٤٦٤٢ دولار.

١-٣ ما بعد إحصائيات ١٩٩٨

بناء على نتائج الدراسات السابقة قامت وزارة الصناعة بإعداد برنامج عمل لتنمية الصناعة في المدى المتوسط وكذلك في المدى القصير ويتم تناولهما بالتفصيل في الفصل التالي من التقرير. كما بدأت وزارة الصناعة في رصد ما يستجد من بيانات المصانع التي يتم إنشاؤها بغرض الحفاظ على حداثة المسوح والإحصائيات الصناعية.

كما قامت الوزارة بإنشاء موقع على شبكة الإنترنت وتضمينه كل ما يستجد من إحصائيات صناعية.

ويوضح الجدول ١-١ بيانات المصانع الجديدة المسجلة بالوزارة وعدد العاملين وقيمة الإستثمارات لمختلف أنواع الصناعات وذلك عن الأعوام ١٩٩٩ حتى ٢٠٠١ (يناير إلى أغسطس). كما يوضح جدول ١-٢ متوسط عدد العمالة في المصنع وتكلفة إقامة فرصة عمل خلال نفس الفترة للصناعات المختلفة.

كما أن الجدول ١-٣ يلخص التوزيع الجغرافي للصناعات التي أنشأت حديثا خلال العامين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ (حتى شهر سبتمبر ٢٠٠١) .

والجدير بالذكر أن هذه البيانات لا تمثل جميع المنشآت الصناعية الجديدة فهي بيانات خاصة بالمصانع التي تم تسجيلها بوزارة الصناعة فقط حيث أن بعض المشروعات الصناعية تحصل على تصاريح إقامة من أجهزة المحليات وليس هناك ما يلزمها بالتسجيل لدى وزارة الصناعة.

ويلاحظ من الجداول مايلي:

- الزيادة السنوية في أعداد المصانع تمثل نسبة ٢,٤ % للمصانع التي أنشأت في عام ١٩٩٩ ، ١,٩% في عام ٢٠٠٠ وذلك من إجمالي المصانع بإحصاء ١٩٩٨ وعددها حوالي ٢٢٠٠ مصنع.

- متوسط عدد العاملين بالمصنع الواحد يتراوح بين ٧,٤ و ٩ و ٧,٢ للمصانع المنشأة عام ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ على التوالي. وهذه المتوسطات أعلى من المتوسط ٥,٢ الذي تم رصده في الإحصائيات التي تمت عام ١٩٩٨.

- متوسط تكلفة تدبير فرصة عمل للفرد للمصانع المنشأة خلال الأعوام ١٩٩٩ إلى ٢٠٠١ تبلغ ١٩٣٠٠ دولار أمريكي وهي أقل كثيرا مقارنة بتكلفة فرصة العمل التي يمكن حسابها بمبلغ ٣٤٠٠٠ دولار من إحصائيات عام ١٩٩٨ حيث بلغت قيمة الأصول الصناعية الثابته ٣,٨٨ مليار دولار وإجمالي العمالة (المالك والمستخدمين) حوالي

١١٤٠٠٠ عامل. وفى حالة إضافة العمالة الموسمية التى تقدر بـ٢٨ ألف عامل تكون تكلفة فرصة العمل ٢٧٣٠٠ دولار.

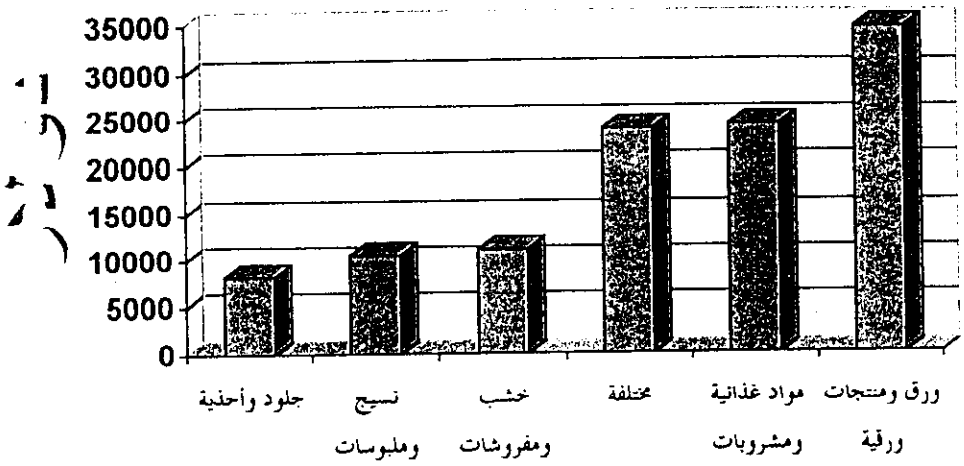

تكلفة فرصة العمل فى بعض الصناعات

(الحد الأدنى والأقصى)

- تكلفة توفير فرصة عمل بمحافظة النبطية تبلغ ٩٥١٦ دولار للفرد وهى الأدنى تكلفة مقارنة بباقى المحافظات حيث يبلغ متوسط تكلفة فرصة العمل على مستوى الجمهورية ١٧٣٨٢ دولار. وقد يرجع ذلك إلى أن صغر حجم المنشآت المقامة بالنبطية حيث أن متوسط العمالة بالمصنع ٣,٦ مقارنة بمتوسط ٨ عامل على مستوى الجمهورية. ويلاحظ أن محافظة البقاع هى الأعلى فى متوسط العمالة بالمصنع وتكلفة إقامة فرصة العمل.

- أعلى تكلفة فرصة عمل تبلغ ٣٤٦٠٠ دولار للفرد فى صناعة الورق يليها الصناعات الكيماوية بتكلفة ٢٦٨٠٠ دولار. وأقل تكلفة فرصة عمل تقع فى صناعة الجلود والأحذية وتبلغ ٨٢٠٠ دولار.

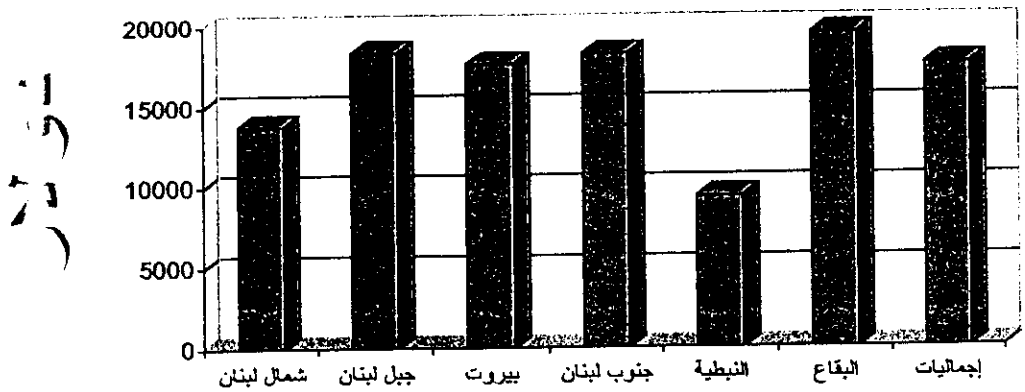

تكلفة فرصة العمل فى المحافظات

بمقارنة بيانات الجدول ١-٣ بنتائج المسح الصناعى عام ١٩٩٨ يلاحظ زيادة نسبة المصانع المقامة فى كل من محافظتى جنوب لبنان النبطية (١٤,٣% ١١,٢%) وكذلك زيادة نسبة عدد العاملين فى المصنع (٠,١٠% ٥%) عن نتائج عام ١٩٩٨ حيث كانت نسبة المصانع المقامة فى المحافظتين (٥,٩% ٣,٢%) على التوالى وكانت نسبة عدد العاملين فى المصنع (٥,٩%، ٢,٤%).

جـــدول ١-١ بيانات المصانع الجديدة المسجلة بوزارة الصناعة خلال الفترة ١٩٩٩ – ٢٠٠١*

(الاستثمارات ألف دولار)

أنواع الصناعات	١٩٩٩			٢٠٠٠			٢٠٠١			إجمالي		
	مصانع	عمال	إستثمارات	مصانع	عمال	إستثمارات	مصانع	عمال	إستثمارات	مصانع	عمال	إستثمارات
مواد غذائية ومشروبات	١١٧	١١٤٩	٣٥٦١٠	٩٨	١٠٤٧	٢٣٤٥٣	٨٦	٦٩٥	١١٢٦٢	٣٠١	٢٨٩١	٧٠٣٢٥
نسيج وملبوسات	٣٧	٤٢٨	٥٣٥٧	٢١	٣٢٥	٣١١٢	٣٠	٢٨٦	٢٤٧٤	٨٨	١٠٣٩	١٠٩٤٣
خشـــب ومفروشات	٨٤	٤٦٤	٦٠٣٩	٥٧	٣٩٥	٤٣٨٨	٤٨	٢٣٨	١٨٠٢	١٨٩	١٠٩٧	١٢٢٢٩
جلود وأحذية	٦	٤٥	٢٧٥	٨	٦٥	٦٣٤	٦	٤٦	٣٦٧	٢٠	١٥٦	١٢٧٦
ورق ومنتجات ورقية	١٥	١٣٦	٤١٠٠	١٣	٩٦	٣٢٤٣	١٠	١٢٣	٤٩٣٣	٣٨	٣٥٥	١٢٢٧٦
صناعات كيماوية	٣٧	٢٠٦	٨٥٢٣	٢٩	٢٠١	٣٤٧٨	٢٥	١٣١	٢٤٠٩	٩١	٥٣٨	١٤٤١٠
مواد منجمية غير معدنية	٤٠	٢٤٧	٤١٣٣	١٧	١٧٤	٤٠٢٥	٢٥	٢٠٤	٦٣٥٠	٨٢	٦٢٥	١٤٥٠٨
المعادن الأساسية	١٣١	٧٢٤	٩٤٥٤	١٠٦	٨٣١	١٥٠٦٨	٩٢	٥١٦	٤٠٤٢	٣٢٩	٢٠٧١	٢٨٥٦٤
آلات تجهيزية	٢٩	٢٢٤	٤٤٧٥	١٤	١٨٥	٢٤٩٣	١٠	١١٠	١٧٢٦	٥٣	٥١٩	٨٦٩٤
مجوهـــرات	١١	٨٢	٨٥٧	١٤	١٢٤	٤٢٧٥	٨	٨٣	٨٣٠	٣٣	٢٨٩	٥٩٦٢
مختلفة	١٩	١٨١	٦٦٤١	٤١	٣١٩	٥٦٩٥	٣٥	٢٦٨	٥٩٩٦	٩٥	٧٦٨	١٨٣٣٢
جميع الصـــناعات	٥٢٦	٣٨٨٦	٨٥٤٦٢	٤١٨	٣٧٦٢	٦٩٨٦٥	٣٧٥	٢٧٠٠	٤٣٥٢٥	١٣١٩	١٠٣٤٨	١٩٨٨٥٢

* حتى أغسطس ٢٠٠١

جدول ١-٢ التوزيع النوعي للصناعات الجديدة المسجلة بوزارة الصناعة خلال الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠١ (حتى أغسطس ٢٠٠١)

نوع الصناعة	المؤشـــرات	متوسط بيانات الفترة
مواد غذائية ومشروبات	متوسط العمالة بالمصنع	٩,٦
	تكلفة فرصة العمل (دولار)	٢٤٣٠٠
نسـيج وملبوسات	متوسط العمالة بالمصنع	١١,٨
	تكلفة فرصة العمل (دولار)	١٠٥٠٠
خشـب ومفروشات	متوسط العمالة بالمصنع	٥,٨
	تكلفة فرصة العمل (دولار)	١١١٠٠
جـلود وأحذية	متوسط العمالة بالمصنع	٧,٨
	تكلفة فرصة العمل (دولار)	٨٢٠٠
ورق ومنتجات ورقية	متوسط العمالة بالمصنع	٩,٣
	تكلفة فرصة العمل (دولار)	٣٤٦٠٠
صناعات كيماوية	متوسط العمالة بالمصنع	٥,٩
	تكلفة فرصة العمل (دولار)	٢٦٨٠٠
مواد منجمية غير معدنية	متوسط العمالة بالمصنع	٧,٦
	تكلفة فرصة العمل (دولار)	٢٣٢٠٠
المعادن الأساسية	متوسط العمالة بالمصنع	٦,٣
	تكلفة فرصة العمل (دولار)	١٣٨٠٠
آلات تجهيزية	متوسط العمالة بالمصنع	٩,٨
	تكلفة فرصة العمل (دولار)	١٦٨٠٠
مجوهرات	متوسط العمالة بالمصنع	٨.٨
	تكلفة فرصة العمل (دولار)	٢٠٦٠٠
مختلفة	متوسط العمالة بالمصنع	٨,١
	تكلفة فرصة العمل (دولار)	٢٣٩٠٠
جميع الصناعات	متوسط العمالة بالمصنع	٧,٨
	تكلفة فرصة العمل (دولار)	١٩٣٠٠

جـــدول ١-٣ التوزيع الجغرافى للصناعات الجديدة المسجلة خلال عـــامى ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ (حتى أغسطس ٢٠٠١)

المنطقة	عدد المصانع	عدد العاملين	الإستثمارات (ألف دولار)	متوسط العمالة بالمصنع	تكلفة فرصة العمل
شمال لبنان	٧٧	٥٩٣	٨١٨٤	٧.٧	١٣٨٠٠
جبل لبـــنان	٣٨٣	٣٤٧٧	٦٣٧٨٤	٩,١	١٨٣٤٥
بيـــروت	٦٧	٦٠٩	١٠٧١٦	٩,١	١٧٦٠٠
جنوب لبنان	١١٣	٦٦٧	١٢١٦٣	٥,٩	١٨٢٣٥
النبـــطية	٨٩	٣٢١	٣٠٠٤	٣,٦	٩٣٥٨
البقـــاع	٦٤	٧٩٥	١٥٥٣٥	١٢,٤	١٩٥٤٠
إجماليات	**٧٩٣**	**٦٤٦٢**	**١١٣٣٨٦**	**٨,١**	**١٧٥٤٦**

الفصل الثانى

خطة تطوير قطاع الصناعة
المتوسطة وقصيرة الأمد

تأتى الصناعة فى جمهورية لبنان فى مقدمة القطاعات الإنتاجية التى يقوم عليها الإقتصاد اللبنانى بعد قطاع التجارة إذ أنها تساهم بحوالى ١٧% من إجمالى الناتج المحلى .

وقد قامت الحكومة اللبنانية بإجراء عدد من الدراسات الميدانية والإحصائية بهدف تحديد واقع القطاع الصناعى بجمهورية لبنان خلال الأعوام السابقة (١٩٩٤ ، ١٩٩٦ ، ٩٨ - ١٩٩٩). وبناء على نتائج هذه الدراسة قامت وزارة الصناعة بإعداد برنامج عمل لتنمية الصناعة اللبنانية فى المدى المتوسط.

وتتلخص أهداف برنامج التنمية فيما يلى:

- تشجيع الإستثمار الصناعى
- تحسين نوعية الصناعة اللبنانية وقدرتها التنافسية
- تنمية الصادرات الصناعية
- تقوية القدرات المؤسساتية لقيام وزارة صناعة حديثة

ولتحقيق هذه الأهداف قامت وزارة الصناعة بوضع إستراتيجية تعتمد على المحاور التنموية التالية:

١- تطوير المعلومات الصناعية والخدمات الإستشارية الفنية
٢- خلق إطار قانونى وتنظيمى محفز لتنمية الصناعة
٣- تطوير البنية التحتية الصناعية
٤- تخفيض كلفة الصناعة
٥- تأمين التمويل الصناعى وتحسين شروطه

٦- تحديث الصناعة اللبنانية

٧- توسيع السوق الداخلي للسلع الوطنية ومكافحة الإغراق

٨- تنمية الصادرات

٩- تنظيم وإدارة المفاوضات التجارية الدولية بمنظور استراتيجي

١٠- تفعيل إدارة الوزارة وتحسين نوعية خدمة المواطن

وطبقا للإستراتيجية قامت الوزارة بإعداد بيان بالأعمال المخطط تنفيذها كوسيلة لتحقيق أهداف كل محور من المحاور أعلاه موضحة بالجدول رقم (٢-١) حيث تم تنفيذ العديد من الأعمال المخططة في مختلف المحاور وعلى الأخص محاور المعلومات والتشويعات المحفزة للإستثمار والمنظمة للصناعة وكذلك خفض كلفة التصنيع وتوسيع السوق الداخلي وتحسين الخدمة المقدمة للصناعيين. كما قامت الوزارة بتنفيذ برنامج سريع لدفع معدل الناتج الصناعي.

خطة قصيرة الأمد:

فور إحداث التعديل الوزاري الأخير وتولي معالي الوزير جورج إفرام مهام وزارة الصناعة قامت الوزارة بإعداد برنامج سريع يتم تنفيذه خلال ١٨٠ يوم كخطة قصيرة الأمد للعام ٢٠٠١ وذلك لتشجيع الصناعة وتمكينها من زيادة الإنتاج.

وتهدف الخطة قصيرة الأمد إلى الوصول إلى:

- تحقيق نمو سنوي بمعدل ١٥%
- رفع مساهمة القطاع الصناعي بالناتج القومي إلى حوالي ٢٧%

وقد إرتأت الوزارة إمكانية تحقيق هذه الأهداف بإعتبار أن القطاع الصناعي سبق له خلال الستينات وأوائل السبعينات أن حقق نموا سنويا مركبا بمعدل ١٥%. كما أن نمو القطاع الصناعي بلغ ٣% سنويا بالرغم من الإنكماش الإقتصادي.

وسائل تنفيذ الخطة قصيرة الأمد

إستهدف البرنامج السريع العمل على تطوير الصناعة وتخفيض كلفة الإنتاج من خلال:

١- **تخفيض الرسوم على المواد الوسيطة المستعملة في الصناعة:**

وقد تم بالفعل إعفاء جميع المواد الأولية اللازمة للصناعة والآلات وقطع الغيار من الرسوم الجمركية بشرط ألا يكون ينتج مثيلها محليا.

٢- **تخفيض كلفة الطاقة المستخدمة فى الصناعة:**

وذلك يشمل أسعار المازوت والوقود المخصص للاستهلاك الصناعى وتعريفة التيار الكهربائى بحيث تصل إلى مستوى الأسعار بالدول المجاورة. فقد قام مجلس الوزراء بإلغاء قرار يقضى باحتكار إمدادات زيت الوقود المستخدم فى الإنتاج الصناعى والسماح للصناعيين باستيراد الوقود لحسابهم الخاص.

٣- **تعديل أنظمة الضمان الإجتماعى من أجل تخفيض قيمة الإشتراكات:**

حيث تم تخفيض قيمة إشتراكات الضمان الإجتماعى التى تتحملها الصناعة من ٣٨،٥% إلى ٢٧%.

٤- **السعى إلى جعل كلفة التمويل ضمن حدود المستويات العالمية:**

تم إنشاء شركة خاصة لكفالة القروض التى تحصل عليها الصناعات الصغيرة والمتوسطة مما يزيح عن كاهل الصناعة عبئ تقديم الضمانات العينية المعتادة التى تستوجبها القروض البنكية.

بالإضافة لذلك تقوم الحكومة بدعم القروض اللازمة للإنتاج حتى نسبة ٧% من الفوائد. كما تم تأمين آلية لتنفيذ قرض بمبلغ ٣٠ مليون يورو من البنك الأوروبى للإستثمار بما يتيح للصناعة الحصول على قروض بفوائد منخفضة مع سنتين كفترة سماح.

٥- **تحديد مناطق صناعية مصنفة ومجهزة بالبنى التحتية بشروط مقبولة:**

تم إصدار مرسوم رقم ٥٢٤٣ فى ٢٠٠١/٣/٢٢ وهو خاص بتصنيف المؤسسات الصناعية بجدول مبنى على الترتيب الدولى لتصنيف الصناعات (ISIC ٣) كما صدر قرار المجلس الأعلى للتنظيم المدنى فى ٢٠٠١/٨/١٦ المتضمن على آلية توزيع المؤسسات المصنفة علىالمناطق المنظمة.

كما تم إعداد تصميم توجيهى وإصدار المراسيم التنظيمية للمناطق الصناعية التى تحدد الشروط الخاصة بإنشاء المبنى التحتية وربطها بشبكات المرافق العامة.

٦- **توسيع السوق الداخلى للمنتجات الوطنية:**

تم إقرار منح المنتجات الوطنية مزايا تفضيلية فى المناقصات الخاصة بالمشتريات العامة فى حدود نسبة ١٥% من السعر مقارنة بالمنتجات الأجنبية. ويجرى وضع شرط يسمح بنسبة من المدخلات الوطنية فى العقود مع الأجانب.

كما يتضمن البرنامج السريع العمل على توسيع السوق الداخلى بدراسة تخفيض رسوم المرفأ لتصبح منافسة للمستويات الإقليمية وكذلك الإسراع فى إصدار المواصفات الصناعية القياسية العربية ووضع آليات لمراقبة تطبيق المواصفات وإعتماد الجهات المانحة شهادات المطابقة مثل معهد البحوث الصناعية وعقد إتفاقات مع الشركاء التجاريين للإعتراف المتبادل بالمعايير والمواصفات.

جدول رقم (٢-١) أهداف خطة تطوير قطاع الصناعة وأهم وسائل تحقيقها

محور التنمية	الهدف وأهم الأعمال الازمة لتحقيقه
(١) تطوير المعلومات	**تدعيم وتوسيع قاعدة المعلومات الصناعية:** - تحديث معلومات المسح الصناعي لعام ١٩٩٤. - بنك معلومات عن الصناعة والخدمات المتعلقة بها في كافة المناطق اللبنانية وتحديد عدد الشركات والعاملين فيها / الأرباح / القيمة المضافة / - تطوير مؤشرات القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية - إنشاء صفحة إنترنت لوزارة الصناعة - إصدار نشرة إحصائية دورية - إعداد دراسات قطاعية مفصلة - إستكمال مشروع مكننة السجل التجاري
(٢) الإطار القانونـــي	**تبسيط الأنظمة التي تحكم إنشاء المؤسسات الصناعية** - إنشاء شباك موحد لسرعة البت في طلبات التراخيص - إعادة النظر في المستندات المطلوب ملئها وتبسيط شكلها ومضمونها - تبسيط المعاملات الإدارية للتسجيل والموافقة على إجازة الإستيراد - تبسيط الأنظمة الضريبية وقرارات الإعفاء **تحديث الإطار القانوني** - مراجعة الأنظمة والقوانين لتخفيف عوائق نمو المؤسسات - إقرار قانون الإيجار التمويلي - إعادة النظر بقانون الجمارك - إنشاء لجنة تحديث النصوص الإقتصادية وتحضير سلسلة من مشاريع القوانين أهمها: • مكافحة الإحتكار • حماية الملكية الصناعية والتجارية • تشجيع الإستثمار • حماية المستهلك • التجارة **إجراءات تشجيع الإستثمار الصناعي** - تشجيع إقامة الشركات المشتركة مع الشركات العربية والأجنبية - إعطاء حوافز ضريبية للمشاريع الإستثمارية الجديدة - تشجيع إنشاء مصانع جديدة في الأرياف والأطراف. - حوافز ضريبية لتوسعات طاقة الإنتـــاج/ البحـــث والتطويـــر/ نقـــل التكنولوجيا/..

	تطوير البنية التحتية الصناعية - تطوير المناطق الصناعية الحالية وإستحداث مناطق جديدة وتوفير خدمات وتسهيلات البنية التحتية - تصنيف الأراضى والمناطق الصناعية **تطوير المناطق الحرة** - إجراء دراسة مقارنة للمناطق الحرة فى البلدان العربية - تطوير المناطق الحرة الحالية وإستحداث مناطق جديدة **تأمين خدمات البنية التحتية الأساسية** - تعديل قانون البناء لمراعاة خصوصية البناء الصناعى - تشجيع القطاع الخاص على المساهمة فى تأمين الخدمات الأساسية (النقل / الإتصالات / الطاقة /..
(٤) تخفيض كلفة الصناعة	- تخفيض كلفة الإنتاج - تخفيض الرسوم الجمركية على على المواد الأولية والسلع الوسيطة والآلات وقطع الغيار المستخدمة فى الصناعة والتى لا ينتج مثيلها محليا. - توفير الطاقة الكهربائية بأسعار تشجيعية للمصانع. - تخفيض تعريفة المشتقات النفطية للمصانع. - تخفيض رسوم تسجيل العقارات فى المناطق الحرة والصناعية. - تخفيض كلفة النفقات الثابته - تطبيق إعفاءات ضريبية على إنشاء صناعات جديدة . - توفير الأراضى الصناعية بتكلفة منخفضة. - تخفيض كلفة العمالة - تحديث قانون العمل وتوفير مرونة أكثر للصناعيين مع التأكيد على حماية العامل. - تخفيض ما تتحمله الصناعة فى كلفة الضمان الإجتماعى للعامل.
(٥) تأمين التمويل الصناعى وتحسين شروطه	**زيادة حجم التمويل متوسط وطويل الأجل** - دعم ٥% على القروض الصناعية وإعفاء القروض الصناعية من الإحتياطى الإلزامى لدى البنوك. - إعطاء تسهيلات مصرفية للصناعات المصدرة. - إنشاء مؤسسة ضمان القروض الصغيرة والمتوسطة . - تأمين التمويل متوسط وطويل الأجل من المنظمات العالمية. - إنشاء صندوق خاص للقروض المتناهية الصغر. - الإفادة من التمويل الإقليمى والدولى - التوسع فى مصادر التمويل من خلال الأسواق المالية (أسهم/ سندات/ صناديق إستثمار/. . **تخفيض كلفة التمويل وشروطه** - تسهيل الإجراءات الإئتمانية وخفض أو الإعفاء من رسوم التأمين.

	- تخفيض الفوائد على القروض. - توفير الحوافز الضريبية للتمويل الذاتي.
(٦) تحديث الصناعة	**تحسين النوعية والجودة** - مساعدة الصناعات على تطبيق نظم الرقابة على الجودة. - رفع مستوى الإستشاريين والمؤسسات المسئولة عن تصديق أنظمة الجودة. - العمل على تطبيق نظام إدارة الجودة الأيزو ٩٠٠٠. **تطبيق مواصفات ومقاييس دولية** - وضع المواصفات الحاكمة لضمان صحة وأمان المستهلك، تحقيق القدرة على التصدير، الحفاظ على البيئة. - التنسيق والتعاون مع مؤسسات المقاييس العربية والأجنبية. - تحضير المراسيم الملزمة للصناعة بإتباع المواصفات القياسية ووضع اليات مراقبة التطبيق. **تطوير نظم منح الشهادات وتصديقها** - إعتماد شهادات معهد البحوث الصناعية. - عقد إتفاقات للإعتراف المتبادل بالمعايير والمواصفات مع الشركاء التجاريون. - العمل على إعتماد مختبرات الفحص والمعايرة. **دعم البحث والتطوير الصناعي وربطه بقطاعات الإنتاج** - تشجيع الشركات الصناعية الوطنية والعالمية على إقامة مراكز بحث وتطوير في لبنان. - إيجاد موارد مالية محفزة لمشاريع البحث والسعي لإقامة عقود بحثية مشتركة مع هيئات البحث والتطويرفي الدول المصنعة. - تفعيل البنى التحتية الضرورية للأبحاث في الجامعات. **تنمية الموارد البشرية** - إنشاء معهد لتدريب الصناعيين على التقنيات الجديدة في الصناعات ذات المحتوى المعرفي العالي. - إنشاء مراكز للتعليم المهني في مجالات الطباعة والتغليف والتصنيع الزراعي. - تحسين كفاءة النظام التربوي لخدمة الصناعة والاهتمام بالمدارس المهنية والتقنية وربط برامجها باحتياجات سوق العمل. **نقل التكنولوجيا والإعتماد على تقنية المعلومات** - توفير الدعم التكنولوجي القطاعي المتخصص. - إنشاء شبكة وطنية للمعلومات وربطها بالشبكة الأوروبية المتوسطية EUMEDIS.

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

	- إدخال مواد الإبتكار والتكنولوجيا في البرامج التربوية. - تشجيع نقل التكنولوجيا من الخارج عن طريق تشجيع الإستثمار في المعدات والآلات . - حماية الملكية التجارية والصناعية وتطبيق قانون حماية الملكية الفكرية.
(٧) توسيع السوق الداخلي للسلع الوطنية ومكافحة الإغراق	**إيجاد سبل لتوسيع السوق الداخلي** - إعطاء أفضلية للسلع المصنعة في لبنان عن السلع الأجنبية في مشتريات الإدارات العامة. - إشتراط نسبة من المدخلات الوطنية في العقود مع الموردين الأجانب. - إستحداث أسواق مركزية لتسهيل تسويق المنتجات الزراعية والصناعية للمؤسسات الصغيرة والحرفية . - إنشاء معرض دائم لمنتجات الصناعات اللبنانية. - تعبئة الرأي العام بحملات لشراء "صنع في لبنان" **مكافحة الإغراق** - تطبيق الرسم النوعي على بعض المنتجات للحد من المنافسة. - منح حماية جمركية مؤقته للسلع الجديدة. - وضع مواصفات ومقاييس للسلع المسموح بإستيرادها.
(٨) تنمية الصادرات	**تأمين إطار تنظيمي لدعم الصادرات** - إنشاء مجلس لتنمية الصادرات يشارك فيه القطاع الخاص. - تبسيط إجراءات التصدير. - إقرار حوافز ضريبية وتسهيلات تمويلية للتصدير. **تفعيل دور الجهات المعنية والتنسيق فيما بينها** - تفعيل الدور التجاري للسفارات بالخارج. - الإستفادة من الإنتشار الإغترابي الكبير للبنانيين لتسهيل عبور المنتجات اللبنانية إلى أسواق جديدة. - تنسيق نشاطات مختلف الجهات بالقطاعين العام والخاص. **توسيع الأسواق الخارجية** - توجيه الصادرات نحو أسواق محددة ذات ميزة نسبية للمنتجات اللبنانية (علاقات مميزة،كلفة تصدير متدنية،تكامل في السلع،شراكة تجارية،تبادل متكافئ،..) - إبرام إتفاقات تجارية ثنائية وتأمين التكافؤ والمعاملة بالمثل. - تشجيع إقامة شركات تصدير. - وضع خطط وبرامج ترويج للمنتجات اللبنانية في السواق الخارجية. **معالجة الكلفة المرتفعة للتصدير** -إعادة النظر في التعريفة المرفئية المطبقة.

	-تنظيم وخفض كلفة النقل إلى الأسواق الخارجية. **تحسين خدمات المعلومات الخاصة بالتجارة الخارجية** - إتاحة دخول الصناعيين على مركز المعلومات التجارية في وزارة الإقتصاد للمساعدة في ترويج بضائعهم. - تطوير قاعدة معلومات عن التجارة الخارجية (سلع،أسواق،شركات،شروط وقوانين...) - التدريب في مجال تنمية الصادرات. - تطوير الثقافة التصديرية بالتوعية والتدريب والدراسات وإستحداث جوائز تشجيعية.
(٩) تنظيم وإدارة المفاوضات التجارية بمنظور إستراتيجي	- تأمين شروط التحرير التدريجي للتجارة في إطار المنظمات الإقليمية والدولية. - متابعة تطبيق أحكام الإتفاقات التجارية الثنائية مع الدول العربية. - متابعة إنشاء مناطق تجارة حرة. - إدخال بنود خاصة بتشجيع الإستثمار في المفاوضات التجارية.
(١٠) تفعيل إدارة الوزارة وتحسين نوعية خدمة المواطن	**تفعيل الطاقة البشرية** - ملء المراكز الشاغرة بكوادر مؤهلة ومدربة لتمكين الإدارة من أداء مهامها على أعلى المستويات. - تأهيل الموظفين في الإدارة الحديثة للمؤسسات الحكومية. **إستحداث مصلحة معلوماتية** -مكننة أعمال إصدار الشهادات والإفادات الصناعية. - تسجيل بيانات المصانع على شبكة المعلومات. - تدريب الموظفين في مجال المعلوماتية. **تطبيق قانون إستحداث وزارة الصناعة وإعادة هيكلتها** - إستكمال إستصدار المراسيم التنظيمية المتعلقة بأعمال الوزارة - تطوير الهيكلية لإستحداث مصالح جديدة.

الفصل الثالث

الصناعات التصديرية في الجمهورية اللبنانية

٣-١ المحاور الرئيسية لإستراتيجية تنمية الصادرات

يواجه لبنان اليوم العديد من التحديات والإستحقاقات الإقتصادية ، الأمر الذى يتطلب العمل بسرعة وفعالية على إقتحام الأسواق العالمية وتنمية الصادرات من المنتجات الصناعية.

وقد تضمن برنامج عمل وزارة الصناعة للخطة متوسطة الأمد إستراتيجيات ووسائل محددة لتنمية الصادرات الصناعية تعتمد على عدة محاور (جدول رقم ٢-١ بند ٨) من أهمها توسيع الأسواق الخارجية بإبرام الإتفاقيات التجارية وغيرها من الوسائل ، تحسين خدمات المعلومات الخاصة بالتجارة والأسواق الخارجية، ومعالجة كلفة التصدير المرتفعة.

ونظرا لأهمية الإتفاقيات الإقتصادية فى تنمية الصادرات وتأمين الأسواق الخارجية للمنتجات اللبنانية تعمل الحكومة اللبنانية جاهدة على توطيد علاقاتها التجارية مع مختلف دول العالم من خلال إبرام الإتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التى تتراوح بنودها بين منح تخفيضات جمركية على بعض السلع والمنتجات إلى حرية تبادل البضائع.

ويوضح الجدول (٣-١) بيان مقارن بأهم بنود الإتفاقيات الثنائية التى وقعها لبنان مع أكثر من ثلاثين دولة فى مختلف القارات منها تسع دول عربية وذلك من أجل تهيئة مناخ التصدير وتوسيع السوق الخارجى فى مختلف دول العالم. وتنص جميع الإتفاقات على توثيق العلاقات الإقتصادية كما أن أغلب الإتفاقيات تتضمن بنود عن تخفيضات خاصة للتعريفة الجمركية وبنود عن المعاملة المميزة وتسهيل إقامة المعارض ، كما أن عدد منها ينص على إنشاء منطقة حرة بين البلدين.

كما إتخذت الحكومة عدد من التدابير التى تشجع التصدير من خلال تعليق سداد الرسوم الجمركية على البضائع كما يلى:

١. الإدخال المؤقت للبضائع مع إعفاء من الرسوم الجمركية بشرط إعادة تصدير المنتج بعد تحويله.

٢. تطبيق نظام المستودع الصناعي وهو نظام فريد في كونه يسمح بإقامة منطقة حرة داخل المصنع تودع بها البضائع الأجنبية لمدة سنة قابلة للتجديد بما يسمح للمصنع بإعادة تصديرها أو إدخالها للسوق المحلي بعد سداد الرسوم الجمركية المستحقة. ويخضع المستودع الصناعي للرقابة الجمركية وتتحمل الشركة النفقات الناجمة عن ذلك.

٣. إقامة الصناعة في المناطق الحرة بحيث يوجه إنتاجها نحو التصدير ويلاحظ عدم تدخل الجمارك في هذه المنطق بأي صورة فهي بذلك تختلف عن نظام المستودع الصناعي أو الإدخال المؤقت.

وعلى الرغم أن الدولة تعمل على تطبيق سياسة إنفتاح واسع على التبادل الدولي للسلع والإستثمارات ، فهي في ذات الوقت تعمل على حماية الصناعة الوطنية بعدد من التدابير :

- رسوم جمركية مرتفعة نسبيا (٢٠%-٥٠%) على البضائع التي يوجد لها مثيل محلي مثل المنتجات الغذائية المعلبة و الأثاث.
- منح المنتجات الوطنية مزايا تفضيلية في المناقصات العامة في حدود نسبة ١٥% مقارنة بالمنتجات الأجنبية.
- قانون منع الإغراق وذلك للحيلولة دون المنافسة غير المشروعة.

٣-٢ بيانات وإحصائيات التصدير

أهم الصادرات اللبنانية هي المواد الغذائية المصنعة والمواد النسجية ومصنوعاتها والمعادن ومصنوعاتها والمنتجات الورقية والمنتجات الكيميائية والأدوات الكهربية والحلي والمجوهرات.

ويوضح الجدول رقم (٣-٢) قيمة الصادرات البنانية خلال الأعوام ١٩٩٦ - ٢٠٠١ (حتى ٣١ أغسطس ٢٠٠١) مستخرجة من بيانات حركة التجارة الخارجية موزعة على أقسام التعريفة الجمركية (ملحق ١) وذلك بعد إستبعاد الصادرات غير الصناعية مثل الحيوانات الحيه ومنتجات المملكة الحيوانية والمملكة النباتية، وتصنيف السلع طبقا للترتيب الدولى للصناعات (ISIC).

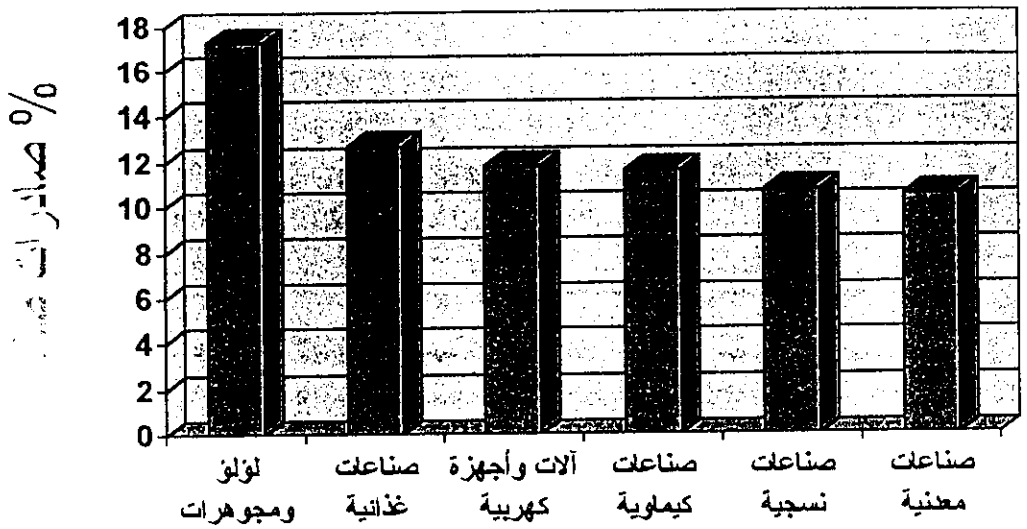

أهم الصادرات الصناعية

(نسبة من إجمالى الصادرات الصناعية)

ويلاحظ من الجدول أن أعلا نسبة صادرات تحققت فى الصناعات ذات الترتيب الدولى ٣٦٠٠ فى منتجات اللؤلؤ والأحجار الكريمة وشبه الكريمة بالإضافة إلى الصناعات المتنوعة الأخرى حيث بلغت قيمة صادراتها خلال الأعوام ١٩٩٦ – ٢٠٠١ مبلغ ٦٢٧ مليون دولار بنسبة ١٧,٣% من إجمالى الصادرات خلال الفترة. وتمثل قيمة صادرات اللؤلؤ والأحجار بأنواعها مبلغ ٥٣٤ مليون دولار بنسبة ١٤,٧% من إجمالى الصادرات وهى أعلا نسبة للمنتجات الصناعية. وبذلك يكون ترتيب أهم الصناعات التصديرية كما يلى:

- صناعات اللؤلؤ والمجوهرات والمصنوعات المتنوعة (٣٦٠٠) ١٧,٣%
- منتجات الصناعات الغذائية (١٥٠٠) ١٢,٧%
- الآلات والأجهزة الكهربية (٣١٠٠) ١١,٨%
- منتجات الصناعة الكيماوية (٢٤٠٠) ١١,٦%

- الصناعات النسجية (١٧٠٠) %١٠,٧
- الصناعات المعدنية (٢٧٠٠) %١٠,٥

كما يوضح الجدول (٣-٣) قيمة الصادرات الصناعية والقيمة الإجمالية للصادرات مقارنة بإجمالي الناتج المحلي للأعوام ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩ . ويلاحظ أن متوسط قيمة الصادرات السنوية لمنتجات الصناعية خلال الأعوام تبلغ ٦١٤ مليون دولار وهي تمثل نسبة حوالي ٩٠,٥% إجمالي الصادرات. كما أن صادرات المنتجات الصناعية تمثل نسبة حوالي ٤% من من إجمالي الناتج المحلي.

وبمقارنة الصادرات الصناعية بقيمة الإنتاج الصناعي الذي قدر عام ١٩٩٨ بحوالي ٣,٩٥ مليار دولار، نجد أن الصادرات الصناعية تمثل حوالي ١٥,١% من الإنتاج الصناعي. وهذه النسب تقع في حدود الأرقام السائدة ببعض دول الجوار. حيث تمثل صادرات المنتجات الصناعية بجمهورية مصر العربية ٤,٥% من إجمالي الناتج المحلي ، وتمثل حوالي ١٣% من إجمالي ناتج الصناعة والتعدين (١٠).

ويبين الجدول رقم (٣-٤) قيمة الصادرات الصناعية ذات شهادات المنشأ المسجلة لدى وزارة الصناعة خلال الأعوام ١٩٩٦ - ١٩٩٩ وتوزيعها على أهم الدول/ مجموعات الدول المستوردة ونسبة كل منها. وهي مستخرجة من ملحق ٢ ويلاحظ من الجدول ان نصيب الدول العربية من الصادرات الصناعية ذات شهادة المنشأ يصل إلى حوالي ٥٠%، والدول الأوروبية حوالي ٣٣%.

وبمقارنة قيمة الصادرات الصناعية ذات شهادات المنشأ من الجدول رقم (٣-٤) بإجمالي الصادرات الصناعية بذات الفترة كما في جدول (٣-٣) نجد أنها تمثل نسبة حوالي ٤٤% في المتوسط.

٣-٣ الصناعات التصديرية الواعدة

من أهم العوامل التي تعمل على إنجاح الصناعات التصديرية هي تمتعها بميزات تنافسية تساعدها على إقتحام التجارة الخارجية والإحتفاظ بنصيب متزايد من الأسواق الأجنبية. وتبنى

الميزات التنافسية على أساس الأخذ بمزيج من الميزات النسبية التي تمثل عناصر القوة وتجنب عناصر الضعف في مقومات الصناعة.

ونجد في لبنان أن أهم ميزاته النسبية هي القوى البشرية المتعلمة التي تكاد تنعدم فيها نسبة الأمية وتتوافر لديها المهارة وخبرة العمل الخاص في الأسواق المفتوحة. وهذا يعني الاتجاه نحو الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والمهارة الكثيفة، وليست كثيفة العمالة ولا تتطلب قدرا كبيرا من الطاقة أو الموارد الطبيعية.

وقد أعدت المؤسسة العامة لتشجيع الإستثمار في لبنان (إيدال) دراسة عن الصناعات الواعدة التي تناسب ظروف ومقومات سوق العمل في لبنان (١١) وقد خلصت وهذه الدراسة بعدة توصيات بإتجاهات ومجالات الإستثمار الصناعي الناجح في لبنان تقضي بالإبتعاد بصفة عامة عن الإنتاج الكمي والتوجه نحو إنتاج السلع ذات الطبيعة الخاصة والتي تتطلب إعمال المهارة الفنية والذوق الشخصي كما موضح بالجدول (٣-٥).

كما تضمنت الدراسة تقسيم الصناعات الواعدة إلى ٥ فئات تتدرج من "صناعات مناسبة جدا للبنان" إلى "صناعات تناسب لبنان بالكاد". وتناولت الدراسة كل فئة من الفئات الخمس بالتفصيل ببيان إسم الصناعة ورقمها المبني على الترتيب الدولي لتصنيف للصناعات (ISIC).

وتعتبر هذه الدراسة دليلا إرشاديا لإقامة صناعات تصديرية واعدة إلا انها مازالت صناعات منفردة ويتطلب الأمر العمل على دراسة مجموعات الصناعات الواعدة وإقتراح عناقيد صناعية تكون بمثابة تجمعات خبرة تدعم الميزات التنافسية للصناعات المنفردة.

جدول ٣-١ مقارنة لأهم بنود الاتفاقيات الثنائية*

	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
بنود / بلاد	توثيق العلاقات الاقتصادية	معاملة مُميزة	تسهيل إقامة المعار ض	تخفيضات خاصة للتعريفة الجمركية	جاد مشتركة	دفع في العملات القابلة للتحويل	إنشاء منطقة حرة
أرمينيا	✓	✓				✓	
أستراليا	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
أزربيدجان	✓	✓		إعفاء ✓	✓		
البحرين	✓			✓		✓	✓
بلغاريا	✓		✓	✓		✓	
الكاميرون		✓		✓			
التشيلي	✓	✓		✓		✓	
الصين	✓	✓	✓	✓			
كوبا	✓	✓	✓		✓	✓	
الجمهورية التشيكية	✓	✓	✓		✓	✓	جانب ✓ محدد)
مصر				✓			✓
اليونان	✓		✓		✓		
إندونيسيا	✓				✓		
إيران	✓			✓	✓		
العراق	✓	✓	✓	إعفاء ✓	✓	✓	✓
الكويت	✓			✓	✓		
ماليزيا	✓		✓	✓	✓	✓	
المغرب	✓				✓		
نيجيريا	✓	✓		✓		✓	
الباكستان	✓	✓			✓	✓	
بولندا	✓	✓		✓			
رومانيا	✓		✓		✓	✓	✓
روسيا	✓	✓	✓	✓		✓	✓

المملكة العربية السعودية	✓			✓	✓		
السنغال	✓				✓		
السودان	✓	✓	✓	✓		✓	
سوريا	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
تايلندا	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
تونس	✓	✓	✓		✓	✓	
تركيا	✓		✓	✓	✓	✓	
أوكرانيا	✓	✓	✓	✓	✓	✓	

* بيانات وزارة الإقتصاد والتجارة www.economy.gov.lb

جدول (٢-٢) صادرات المنتجات الصناعية

من عام ١٩٩٦ حتى ٢٠٠١

مليون دولار أمريكى

رقم الصنف*	المنتجات الصناعية	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	إجمالى الفترة	النسبة المئوية
١٥	منتجات صناعة الأغذية والشحوم	٧٨	٧٢	٧٧	٨١	٨٢	٧١	٤٦١	١٢,٧
١٧	مواد نسيجية ومصنوعاتها	٩٢	٧٨	٧٢	٥٥	٤٢	٤٩	٣٨٨	١٠,٧
١٩	أحذية وجلود وغطاء الرأس	٢٧	٢٧	٢٦	١٩	٢١	١٥	١٣٥	٣,٧
٢٠	خشب ومصنوعاته	٢	١	٣	٤	٤	٥	١٩	٠,٥
٢١	ورق ومصنوعاته	٤٧	٥٠	٥١	٥٤	٥٣	٤٠	٢٩٥	٨,١
٢٤	منتجات الصناعة الكيماوية	٣٥	٧٠	٨٧	٨٥	٨٨	٥٨	٤٢٣	١١,٦
٢٥	راتنجات ولدائن صناعية	٢٨	١٧	١٦	١٨	١٨	١٥	١١٢	٣,١
٢٦	مصنوعات من حجر، جبس، أسمنت، مواد بناء	٢٣	١٩	٢٢	١٥	١٩	١٧	١١٥	٣,٢
٢٧	معادن عادية ومصنوعاتها	٦٧	٦٨	٦٨	٧٩	٦٣	٢٧	٣٨٢	١٠,٥
٢٨	منتجات معدنية ومصنوعاته	٧	٥	٦	١٤	٣٣	٢٤	٨٩	٢,٥
٣١	ألات وأجهزة كهربائية	٧٨	٦٧	٦٣	٧٣	٧٥	٧٤	٤٣٠	١١,٨
٣٣	أدوات وأجهزة للبصريات	٢٠	٥	٥	٥	٤	٤	٤٣	١,٢
٣٥	معدات النقل	٥٢	٢٦	١٧	٩	١٣	٧	١٢٤	٣,٤
٣٦	لؤلؤ وأحجار كريمة وشبه كريمة ومصنوعات متنوعة	٩٨	٧٩	٨٤	١١٠	١٤٧	١٠٩	٦٢٧	١٧,٣
	إجمالي صادرات المنتجات الصناعية	٦٥٤	٥٨٤	٥٩٧	٦٢١	٦٦٢	٥٢٥	٣٦٤٣	١٠٠
	إجمالي الصادرات **	٧٣٤	٦٤٢	٦٦١	٦٧٧	٧١٤	٥٥٧		

* طبقاً للترتيب الدولى للصناعات (IsIc).

** تشتمل على الحيوانات الحية ومنتجات المملكة الحيوانية والمملكة النباتية.

جـــــدول ٣-٣ قيمة الصادرات الصناعية وإجمالى قيمة الصادرات
مقارنة بالناتج المحلى للأعوام ١٩٩٦ - ١٩٩٩

مليون دولار	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	متوسط الأعوام
الصادرات الصناعية	٦٥٤	٥٨٤	٥٩٧	٦٢١	٦٠٤
إجمالى الصادرات	٧٣٤	٦٤٢	٦٦١	٦٧٧	٦٧٣
الناتج المحلى	١٢,٩٩٦	١٤,٨٦٧	١٦,١٦٧	١٦,٤٦٢	
نسبة الصادرات الصناعية للناتج المحلى	%٥,٠٣	%٣,٩٣	%٣,٦٩	%٣,٧٧	%٤,٠٦

جدول ٣-٤ توزيع نسبة الصادرات الصناعية* على دول العالم

١٩٩٦-١٩٩٩

السنة / مجموعات الدول	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
أ) الدول العربية:				
المملكة العربية السعودية	٪٢٩,٦٥	٪٢٣,٠٧	٪٢٠,٣	٪١٨,٥٢
سوريا	٪١١,٤	٪١٠,٦٣	٪١٠,٣٦	٪٧,٩٣
باقي الدول العربية	٪١٢,٩٥	٪١٤,٥٨	٪١٤,٧٤	٪١٦,٣٢
إجمالي الدول العربية	**٪٥٤**	**٪٤٨,٢٨**	**٪٤٥,٤**	**٪٤٢,٧٧**
ب) الدول الأوروبية:				
فرنسا	٪١٢,٨١	٪١٠,٦٦	٪١١,٦١	٪١٢,٤٢
المملكة المتحدة	٪٤,٢٨	٪٥,٥٩	٪٥,٧٨	٪٣,٢٤
إيطاليا	٪٤,٦٣	٪٤,٦٦	٪٣,٣٨	٪٣,٤٦
باقي الدول الأوروبية	٪٩,٠٢	٪٨.٨	٪١٠.٥	٪١٦,٩١
إجمالي الدول الأوربية	٪٣٠,٧٤	٪٢٩,٧١	٪٣١,٢٧	٪٣٦,٠٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٪٤,٥١	٪٧,٩٥	٪٨,٤٧	٪٨,٢
باقي دول العالم	**٪١٠,٧٥**	**٪١٤,٠٦**	**٪٢٤,٨٦**	**٪١٣,٠**
النسبة الإجمالية	**٪١٠٠**	**٪١٠٠**	**٪١٠٠**	**٪١٠٠**
قيمة الصادرات (مليون دولار أمريكي**)	٢٨٠,٩٧٦	٢٦٢,٧٥٢	٢٦٦,٢٠٩	٢٧٣,٦١٢

* على أساس شهادات المنشأ المسجلة لدى وزارة الصناعة (ملحق ٢)

** ١ دولار أمريكي = ١٥٠٠ ليرة لبنانية

جدول ٣-٥ الصناعات الواعدة فى لبنان*

صناعات غير مناسبة	صناعات واعدة
▪ الإنتاج الكمى للأغذية	▪ الأغذية اللبنانية الخاصة ▪ المشروبات الخفيفة والعرق والنبيذ
▪ الغزل والنسيج والصباغة ▪ الإنتاج الكمى للملابس	▪ ملابس الماركات العالمية والجرفاتات ▪ الإكسسوارات الجلدية
▪ إنتاج أثاث كمى (للسوق المحلى فقط) ▪ معالجة وإنتاج الورق والكرتون ▪ الطباعة الكمية	▪ الأثاث المتميز ▪ مواد التغليف عالية الجودة ▪ طباعة ونشر المواد المميزة
▪ السباكة وصهر المعادن ▪ معدات السيارات ▪ بناء السفن	▪ المجوهرات ▪ الأدوات الفضية ▪ أجزاء ماكينات وقطع غيار مختارة
▪ الكيماويات الأساسية ونصف المصنعة ▪ منتجات الكاوتش ▪ منتجات كمية من الزجاج والبلاستيك	▪ منتجات البناء المصنعة ▪ الأدوية ▪ الصابون ومنتجات الروائح والعناية الشخصية ▪ المنتجات الزجاجية عالية الجودة والديكورات من السيراميك
▪ منتجات كمية من الأجهزة الكهربية والإلكترونية	▪ البرمجيات

*عن المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار فى لبنان

الفصل الرابع

واقع المناطق الصناعية القائمة
والمشاكل والمعوقات التى تعانى منها

فى هذا الفصل يتم تشخيص واقع المناطق الصناعية فى الجمهورية اللبنانية وإلقاء الضوء على أهم المشكلات التى تعانى منها وذلك إستنادا إلى المعلومات التى تم تجميعها من خلال:

- مقابلات مع المسئولين بالجهات الحكومية والصناعيين ورؤساء وأعضاء مجلس إدارة التجمعات الصناعية وإستطلاع آرائهم فيما هو متاح من إمكانات ومرافق وإستيفاء بيانات عن خصائص المناطق والصناعات القائمة بها .

- مقابلات مع المستثمرين من القائمين بتنفيذ مشروعات مناطق صناعية أو من هم فى سبيلهم إلى ذلك.

- تجميع القوانين والقرارات والمراسيم الخاصة بتنظيم وتصنيف المناطق الصناعية.

- الزيارات الميدانية والمعاينة على أرض الواقع لعدد من المناطق بمحافظات جبل لبنان (الشويفات - البوشارية - المتن الجنوبى) ومحافظة جنوب لبنان (الغازية - البابلية) والبقاع (مكسة).

ويتم تشخيص واقع المناطق الصناعية من خلال ثلاث محاور رئيسية:

- **الإطار التشريعى والإدارى**
- **البنية التحتية**
- **الهيكل الصناعى**

٤-١ تشخيص الإطار التشريعي والإداري للمناطق الصناعية

٤-١-١ التشريعات المتصلة بإقامة وتنظيم المناطق الصناعية

يوجد عدد من التشريعات التي صدرت خلال العقود السابقة والتي تتصل بصورة أوأخرى صراحة أوضمنيا بالمناطق الصناعية. سواء بالتشجيع على إقامة الصناعات بها أو التحفيز على انتقال الصناعة إلى مناطق بعينها ترغب الحكومة في تنميتها ، أو تنظيم وتصنيف المناطق الصناعية وتحديد فئات الصناعات التي تقام فيها. إلا انه من الجدير بالذكر أن أي من هذه التشريعات لم يعنى بصناعة بذاتها.

يتضمن الجدول (٤-١) تجميع وتصنيف للتشريعات التي تتضمن سياسات خاصة بالمناطق الصناعية. ونجد أن التشريعات مسلسل ٢،١ بالجدول تتناول الكيانات الإدارية المختصة بالإشراف على إقامة المناطق الصناعية.وهذه تتمثل في "هيئة إنشاء وإدارة مراكز التجمع الصناعي" ، و"دائرة المدن والمناطق الصناعية" وكلاهما تتبع وزارة الصناعة. إلا أن هذه التنظيمات لم يتم إصدار المراسيم التي تنظم أعمالها كما لم يتم تدعيمها بالكوادر الفاعلة التي تمكنها من ممارسة إختصاصاتها.

والتشريعات مسلسل ٣،٤،٥ تختص بإقرار الحوافز التشجيعية لإقامة الصناعات بالمناطق التي تحددها الدولة وترغب في تنميتها. وتتمثل هذه الحوافز في صورة إعفاءات من ضريبة الدخل لمدد تتراوح بين ست إلى عشر سنوات حسب الحالات والشروط المذكورة .

ويتناول المسلسل رقم ٦ التصميمات والشروط الإنشائية التوجيهية الملزمة لإقامة المناطق الصناعية ، بينما يتناول التشريع رقم ٧ نظام تصنيف قطاعات الصناعة وفئاتها وفروعها بما يسهل من تحديد فئات الصناعات التي يسمح بإقامتها بالمنطقة الصناعية.

٤-١-٢ حصر المناطق الصناعية

إهتمت الدراسة بالتعرف على بيان المناطق الصناعية القائمة والتي في طور الإنشاء وتحديد أعدادها وتوزيعها على محافظات الجمهورية وقد تم الحصول على عدد من المطبوعات تتضمن بعض من هذه البيانات من ثلاث مصادر مختلفة وهي:

- مصلحة الشئون التقنية والخدمات الصناعية بوزارة الصناعة
- المديرية العامة للتنظيم المدنى بوزارة الأشغال العامة
- المؤسسة العامة لتشجيع الإستثمارات فى لبنان (إيدال)- رئاسة مجلس الوزراء.

وقد تناولت كل من هذه المطبوعات بعض البيانات الواصفة للمنطقة الصناعية كما هو موضح بالجدول رقم (٤-٢).

ونظرا لعدم تكامل البيانات فى المطبوعات المذكورة علاوة على أن تاريخ إصدار هذه المطبوعات غير محدد (فيما عدا بيانات مؤسسة إيدال الصادرة عام ١٩٩٦) فإنه يصعب إعداد جدول واحد يتضمن جميع البيانات الخاصة بالمناطق الصناعية بما يتيح متابعة وتحديث هذه البيانات.

إلا أنه يمكن إستخلاص المؤشرات التالية من البيانات المتاحة:

- يوجد حوالى ٩٥ منطقة صناعية موزعة جغرافيا بأعداد شبه متوازنة فى أربعة محافظات (جبل بيروت - الشمال - الجنوب - البقاع) ويوجد منطقة واحدة فى محافظة النبطية.

- يتيح التوزيع الجغرافى لهذه المناطق فرص التنمية المتوازنة بصفة عامة.

- يوجد مساحات كثيرة متاحة للاستخدام بأغلب هذه المناطق تصل نسبتها إلى أكثر من ٥٠% من مساحات هذه المناطق.

- يوجد حوالى ٤٢ منطقة من المناطق التى صدر لها مراسيم وتم إنشاؤها خلال عقد الستينات وقد نمت هذه المناطق خلال فترة السبعينات والثمانينات بصورة عشوائية نظرا لغياب التخطيط وبسبب ظروف الحرب وما صاحبها من هجرة داخلية غير منظمة وغياب السلطة المركزية.

٤-١-٣ التنظيمات الأهلية المعنية بالمناطق الصناعية

أهم هذه التنظيمات هى "جمعية الصناعيين اللبنانين والتى تأسست عام ١٩٤٣ وتضم فى عضويتها الصناعيين فى مختلف المناطق بالجمهورية وهى تمثل الصناعيين وتتحدث بإسمهم مع مختلف الأجهزة والتنظيمات فى المناسبات والمحافل المحلية والدولية.

فعلى المستوى القومى تشارك الجمعية فى العديد من الكيانات التشريعية والتخطيطية مثل معهد المعايير والمواصفات القياسية وصندوق التأمينات الإجتماعية وكذلك اللجان الإستشارية والتفاوضية على سبيل المثال اللجنة الإقتصادية الإستشارية لرئيس الوزراء واللجنة الرسمية للإتفاقات التجارية.

كما أنشأت حديثا مركزا لمعلومات التجارة للتعريف والترويج للمنتجات الصناعية اللبنانية والعمل على تنمية الصادرات.

علاوة على ذلك توجد جمعيات محلية لتجمعات الصناعيين بكل منطقة / عدة مناطق صناعية ويتشكل لكل جمعية مجلس إدارة ورئيس وجميعهم أعضاء فى الجمعية الأم جمعية الصناعيين اللبنانيين.

وقد لعبت هذه الجمعيات الأهلية دورا هاما فى الحفاظ على الصناعة اللبنانية خلال فترات الحرب فى السبعينات والثمانينات حيث تكاتفت فى رعاية مصالح الأعضاء وحل مشكلاتهم فى ظل تدهور السلطات الإدارية الرسمية خلال تلك الفترة العصيبة من تاريخ الصناعة فى لبنان.

٤-٢ تشخيص البنية التحتية

٤-٢-١ الطرق والإتصالات

مازالت منطقة بيروت الكبرى – رغم الإرتفاع الكبير فى أسعار الأراضى - تعتبر منطقة استقطاب للصناعة لأسباب كثيرة من ضمنها توافر البنية التحتية والخدمات بصفة عامة ، إلا أن عناصر الجذب إلى المناطق بالمحافظات الأخرى أصبحت فى تزايد مستمر بسبب ما تقوم بتنفيذه الحكومة فى إطار برنامج الإعمار من تحديث لشبكات الطرق وغيرها من المرافق.

ففي الشمال ترتبط مدينة طرابلس بمنطقة بيروت بطريق أوتوستراد ساحلي سريع يمر بميناء طرابلس الذي يجري توسيعه وضم منطقة حرة فضلا عن سهولة الوصول إلى مجمل الخدمات الأخرى كالأجهزة الحكومية والبنوك ودور العلم. كما يمتد طريق الأوتوستراد جنوبا إلى صيدا وصور مما يحقق سهولة وسرعة الإتصال بين المناطق الصناعية على طول الشريط الساحلي وخصوصا بعد إتمام تنفيذ الأوتوستراد الدائري حول مدينة بيروت.

ويجري حاليا إعادة تأهيل شبكات الطرق بضواحي بيروت والطرق الرئيسية والثانوية بالمحافظات مما يوفر للمناطق الصناعية بالمحافظات سهولة الإنتقال فيما بينها والربط مع الطرق المؤدية إلى دول الجوار من جانب ومع المطار والمرافئ من جانب آخر.

وبالنسبة للإتصالات فقد تم العمل على رفع كفاءة تجهيزات الإرسال والتحويل ويجري إعداد دراسة للتطوير المؤسسي وإعادة هيكلة قطاع الإتصالات بغية فصل أعمال التشغيل والصيانة عن أعمال المراقبة والتحكم.

٤-٢-٢ الكهرباء

تضمنت مشروعات الإعمار إعادة تأهيل البنى التحتية للمحطات الحرارية والمائية لتوليد الكهرباء وتجديد شبكات النقل والتوزيع. بحيث أمكن إستعادة قدرة إنتاج ماقبل الحرب التي تبلغ ١٢٥٠ ميجاوات وذلك في نهاية عام ١٩٩٦.

وبغية مواجهة إزدياد الطلب على الطاقة الكهربية والمقدر أن يصل إلى حدود ١٨٠٠ ميجا وات فقد تم إعداد خطة يجري تنفيذها حاليا لزيادة طاقة الإنتاج وتوسعة شبكات النقل والتوزيع.

وعلى الرغم من ذلك فتوجد شكاوى من تكرار انقطاع التيار الكهربي لفترات مختلفة وليست بقصيرة مما يعرقل عمليات الإنتاج ويلقي على كاهل الصناعيين بأعباء إضافية نتيجة الإحتفاظ بمولدات كهربية إحتياطية لتشغيلها حال انقطاع الكهرباء.

٤-٢-٣ الصـــــرف الصحـــــى والصرف الصناعى ومعالجة المواد الصلبة

تم تنفيذ عدد من المشروعات لتأهيل شبكات الصرف الصحى وإنشاء محطات لمعالجة الميـــاة المبتذلة كما يجرى تنفيذ مشروعات أخرى مثل مشروع خط تجميع مياه الصـــرف الرئيســـى لساحل بيروت. ويهدف المشروع إلى حماية الشاطئ الممتد بين قضائى المتن وعالية بتجميـــع المياه فى خطوط مجار من المناطق الشمالية لبيروت ونقلها إلى الدورة حيث يتم إنشاء محطـة معالجة ، كذلك نقل المياه المجمعة من المناطق الجنوبية لبيروت إلى محطة المعالجة الأوليـــة فى الغدير والتى بدأت التشغيل عام ١٩٩٧.

هناك مشروعات أخرى يجرى التخطيط لها إلا أنه يمكن القول أن معظم المناطق الصناعيـــة مازالت فى حاجة إلى مد شبكات الصرف الصحى وربطها بمحطات معالجة لضمان تصريف الناتج طبقا للمواصفات البيئية السليمة.

وتلتزم بعض الصناعات التى تعتبر ملوثة للبيئة المصنفة فئة أولى وثانية (مثل دباغة الجلـود) بإجراء معالجات للمخلفات الصناعية طبقا للمعايير البيئية بحيث يتم صرفها فـــى المصـــارف المائية دون إحداث تلوث.

وبالنسبة لمعالجة المخلفات من المواد الصلبة فهناك عقود تشغيل لجمع القمامة فـــى منطقـــة بيروت والمدن الرئيسية الأخرى وقد تم تحديد ١٠ مناطق لإنشاء مطامر صحية خارج نطـاق بيروت الكبرى ألا أنه لم يتم تنفيذ سوى مطمر واحد ويجرى تنفيذ الباقى تباعا. وقد تكـورت شكوى الصناعيين خلال الزيارات الميدانية من عدم إنتظام عملية جمع القمامة من المنـــاطق الصناعية.

٤-٢-٤ التنظيم المدنى

كثير من المناطق الصناعية القائمة يرجع تاريخ إنشائها إلى سنوات ما قبل الحرب ، وقد نمت هذه المناطق فيما بعد بصورة عشوائية بسبب ظروف الحرب وما صاحبها من تدهور السلطة المحلية والهجرة الداخلية غير المنظمة. وقد أدى ذلك إلى تداخل المناطق السكنية فى المنـاطق الصناعية علاوة على تدنى النواحى الجمالية والبيئية فى التوسعات العمرانية.

وقد تم إعداد إجراءات جديدة في مجال التنظيم المدني والهندسة الجمالية حيث قامت المديرية العامة للتنظيم المدني التابعة لوزارة الأشغال بإعداد تصميم توجيهي للمناطق الصناعية يهدف إلى إنشاء مناطق صناعية جديدة متميزة كاملة البنى التحتية وتجميل صورة المناطق القائمة وذلك من خلال تشجير مشارفها وتأمين إندماجها بصورة متناغمة مع المباني والمناظر الطبيعية المحيطة بها. ويتم الإلتزام بالتصميم التوجيهي في إصدار المراسيم الخاصة بالنظم التفصيلية للمناطق الصناعية الجديدة أو التي يتم إعادة دراستها.

ويتناول التصميم التوجيهي للمناطق الصناعية العناصر التالية:

- الصناعات المسموح بها في التقسيمات المختلفة بالمنطقة
- شروط الوصل مع شبكات البنية التحتية الخاصة بالمياه النقية والصرف الصحي والصرف الصناعي ، والتعامل مع النفايات الصناعية والنفايات الأخرى.
- التراجعات الواجبة عن الطرق والأملاك العامة وقواعد إنشاء الأرصفة ومواقف السيارات والتشجير.
- المظهر الخارجي من حيث الواجهات والأسقف والسطوح والإضافات والتوسعات والإنشاءات الملحقة وكيفية الإعلان عن إسم ورمز المؤسسة.
- المساحات الحرة وتشمل المداخل والطرقات ومواقف السيارات والمساحات المزروعة والسياج.
- تأمين الحماية ضد التلوث بجميع أنواعه.

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

٤-٣ تشخيص الهيكل الصناعي (العناقيد الصناعية)

Industrial Clusters

يعنى الهيكل الصناعي بدراسة المكونات من الوحدات الإنتاجية والأنشطة المالية والخدمية ومجمل الأنشطة التقنية التي تدعم النشاط الصناعي وتوفر البيئة المحفزة للنمو والتطور.

ويعتبر نموذج العناقيد الصناعية من الإستراتيجيات الفاعلة في تطوير وتنمية المناطق الصناعية التي توفر الهيكل العام المشجع على التنمية الذاتية المستدامة . ويعتمد هذا النموذج ليس فقط على إلقاء الضوء على الميزات النسبية والميزات التنافسية لمنطقة صناعية ما

وإنما يتعدى ذلك إلى تحليل العلاقات البينية التى تربط بين الصناعات المكونة للعنقود فيما بينها من ناحية ، وبينها وبين الأعمدة الإقتصادية للمنطقة من ناحية أخرى.

وقد إهتم القائمين بالدراسة باستكشاف مدى توافر البيانات والمؤشرات التى تساعد فى تحليل التركيبة الصناعية للمناطق القائمة. وهى بيانات خاصة بكل منطقة تتضمن حجم وأعداد الصناعات مصنفة طبقا لنظام الترتيب الصناعى المتبع ، العمالة وانواعها ومستوياتها المهارية حجم وقيمة السلع والخدمات التى يتم تبادلها داخل المنطقة وفيما بينها وبين المناطق الأخرى.
وقد تم إعداد إستبيان لهذا الغرض يتضمن البيانات التالية على أمل إمكانية إستيفائها من سجلات المناطق الصناعية لكل منطقة:

- نوع الصناعة (طبقا للأرقام الكودية لتصنيف المؤسسات المكونة من ٤ أرقام)
- عدد الوحدات الصناعية فى نفس التصنيف بالمنطقة.
- عدد العاملين بهذه الصناعة بالمنطقة
- أهم المهن والتخصصات التى تقوم عليها هذه الصناعة.
- عدد العاملين بهذه الصناعة بجميع أنحاء الجمهورية
- كمية الإنتاج السنوى بالمنطقة لهذه الصناعة
- أنواع الخامات ومستلزمات الإنتاج اللازمة لهذه الصناعة ونسبة ما يتم تدبيره من داخل المنطقة.
- أنواع الخدمات التى تلزم هذه الصناعة ونسبة ما يتم تدبيره من داخل المنطقة
- أنواع العملاء لهذه الصناعة ونسبة تواجدهم داخل أو خارج المنطقة.

وقد وجد أن هذه البيانات غير متاحة فى أى من السجلات الخاصة بالجهات الحكومية أو تجمعات الصناعيين كما أن تجميعها مباشرة من المناطق الصناعية سوف يحتاج إلى جهد كبير فى لقاءات ميدانية تتطلب فترة زمنية تفوق الفترة المخصصة للدراسة الحالية.

وعلى الرغم من ذلك فقد تم توزيع هذا الإستبيان على عدد من الصناعيين وقد كانت الإستجابة جيدة ويمكن الإستفادة من الردود الواردة فى تطوير مكونات الإستبيان لدراسات مستقبلية تكون أكثر تفصيلا.

وبصفة عامة يمكن رصد الملاحظات التالية عن التركيبة الصناعية من خلال الزيارات الميدانية للمناطق الصناعية المختلفة:

- تباين أنواع الصناعات في المنطقة الواحدة بما قد يصل إلى حد التنافر في بعض الأحيان (صناعة دباغة الجلود تلاصق صناعة مواد غذائية).
- يوجد تداخل بين مفهوم الصناعة والحرفيات الإنتاجية والحرفيات الخدمية في المناطق الصناعية (يتم إنشاء ورش إصلاح سيارات وسمكرة بجوارها صناعات منتجات خشبية وأثاثات).
- لا توجد بيانات تفصيلية عن الأنشطة الصناعية لكل منطقة.
- حيث أن معظم المناطق القائمة قد نمت خلال العقود السابقة بصورة عشوائية فمن الطبيعي توقع غياب التخطيط للتكامل الصناعي بصفة عامة ولإستراتيجية العناقيد الصناعية بصفة خاصة.
- كما أنه لا توجد خطط واضحة لإقامة مراكز للتدريب وتنمية الكوادر الصناعية ومراكز لنشر التكنولوجيا وتقديم الدعم الفني وخدمات المعرفة التقنية للمناطق الصناعية.

جدول ٤-١ التشريعات التى تتضمن سياسات خاصة بالمناطق الصناعية

م	التشريع وتاريخ صدوره	بيان ما يخص المناطق الصناعية
١	قانون ١٦٦ سنة ١٩٧٩	بشأن هيئة إنشاء وإدارة مراكز التجمع الصناعى
٢	قانون ٦٤٢ سنة ١٩٩٧ بشأن إحداث وزارة الصناعة. والمرسوم ١٣١٧٣ سنة ١٩٩٨ بشأن تنظيم وزارة الصناعة وتحديد ملاكها.	-تتضمن إختصاصات الوزارة إقتراح إنشاء المدن والمناطق الصناعية وإبداء الرأى فى جميع المشاريع والتصاميم العائدة لها وتصنيف المناطق والمؤسسات الصناعية وذلك من خلال "دائرة المدن والمناطق الصناعية" التى تتبع "مصلحة التراخيص الصناعية" إحدى مصالح الإدارة المركزية بالوزارة. كما تقوم الدائرة بالإشراف والرقابة على الهيئات التى تتولى إدارة المناطق الصناعية وتأمين الخدمات فيها - تم ضم هيئة إنشاء وإدارة مراكز التجمع الصناعى إلى الوزارة
٣	مرسوم إشتراعى ١٤٤ سنة ١٩٥٩ (قانون ضريبة الدخل)	فقرة ثانية مادة ٥ مكرر بإعفاء المؤسسات الصناعية الجديدة من ضريبة الدخل لمدة عشر سنوات فى حالة إنشاء المصنع فى إحدى المناطق التى ترغب الحكومة فى تنميتها والتى تحدد بمرسوم من مجلس الوزراء.
٤	المرسوم الإشتراعى رقم ١٢٧ سنة ١٩٨٣	حوافز لإنعاش الريف ونشر الصناعات فى كافة المناطق. قضى بالإعفاء من ضريبة الدخل لمدة ٦ سنوات كل أول مصنع يقام فى كل قرية وكذلك المصانع القائمة فى المناطق الصناعية والساحلية إذا إنتقلت إلى منطقة ريفية تحدد بمرسوم من مجلس الوزراء.
٥	مرسوم ٣٣٦٠ سنة ٢٠٠٠ بإحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب بمنح إعفاءات ضريبية للإنماء الصناعى فى المناطق المحررة.	إعفاء من ضريبة الدخل لمدة ٦ سنوات للمؤسسات التى تنشأ خلال مدة ٣ سنوات إعتبارا من تاريخ نفاذ القانون فى المناطق المحررة والمتضررة من الإحتلال الإسرائيلى. وتمنح المؤسسات القائمة التى تقدم على توظيف إستثمارات جديدة خلال مدة الثلاث سنوات المذكورة ذمة ضريبية بنسبة ٦٠% من هذه الإستثمارات تستعمل فى تسديد الضريبة التى تستحق على دخل المؤسسة فى السنوات الست التالية لتوظيف الإستثمارات الجديدة.
٦	مراسيم تصديق التصميم التوجيهى والنظام التفصيلى العام التى تصدر لكل منطقة صناعية	يحدد المرسوم أنواع الإستثمارات المسموح بها وتوزيعها فى المنطقة على خريطة مساحية.كما يحدد شروط الوصل بشبكات البنى التحتية حال توافرها وكذلك التراجعات عن الطرق والأملاك العامة والمظهر الخارجى والمساحات الحرة المخصصة للمزروعات ومواقف السيارات وشروط تأمين حماية البيئة من التلوث بأنواعه المختلفة.

٧	مرسوم رقم ٥٢٤٣ بتصنيف المؤسسات الصناعية	تعديل الجدول الملحق بالمرسوم رقم ٤٩١٧ سنة ١٩٩٤ بخصوص قطاعات الصناعة وفئاتها وفروعها واستبدل بجدول مبنى على الترتيب الدولي لتصنيف الصناعات (ISIC٣).

جدول ٤-٢ البيانات المتاحة عن أعداد وتوزيع المناطق الصناعية بالجمهورية اللبنانية

مصدر البيان	البيانات المتاحة
مطبوعات من مصلحة الشئون التقنية والخدمات الصناعية بوزارة الصناعة. (غير محدد تاريخها)	يوفر بيانات عن حوالى ٨٥ منطقة كما يلى: -أسماء عدد (٤٢) منطقة صناعية ورقم وتاريخ المرسوم الصادر لكل منطقة خلال الفترة من عام ١٩٦٢ إلى ١٩٩٤ ويحدد المرسوم فئات الصناعات المسموح بإقامتها بكل منطقة. -أسماء عدد (٦٣) منطقة تم دراستها ضمن خطة شاملة للمناطق الصناعية إعتبارا من عام ١٩٩٦ منها ٢٠ منطقة ضمن العدد المذكور أعلاه. وقد صدر مرسوم تصديق التصميم التوجيهى لحوالى عدد (١٩) منطقة كما صدرت موافقة مجلس الوزراء لعدد (١٠) مناطق والباقى قيد الدراسة أو فى مرحلة إستصدار المراسيم
مطبوعات المديرية العامة للتنظيم المدنى بوزارة الأشغال العامة. (غير محدد تاريخها)	بيان بأسماء حوالى ٩٧ منطقة وبيان القضاء / المحافظة التى تقع فيها. منها حوالى ٥١ منطقة صدر لها مرسوم وعدد (٢) منطقة تم إلغائها والباقى قيد الدراسة.
"المناطق الصناعية فى لبنان" ، ١٩٩٦. المؤسسة العامة لتشجيع الإستثمار فى لبنان - رئاسة مجلس الوزراء	خرائط توضيحية لمواقع المناطق الصناعية تتضمن بيانات عن الموقع والمساحة (المساحة المبنية/ المساحة المتوفرة)، توسعات المناطق القائمة والمناطق الجديدة المقترحة. كما توضح توزيعات فئات الصناعات المسموح بإقامتها على الخريطة المساحية للمنطقة.

مواقع المناطق الصناعية في لبنان

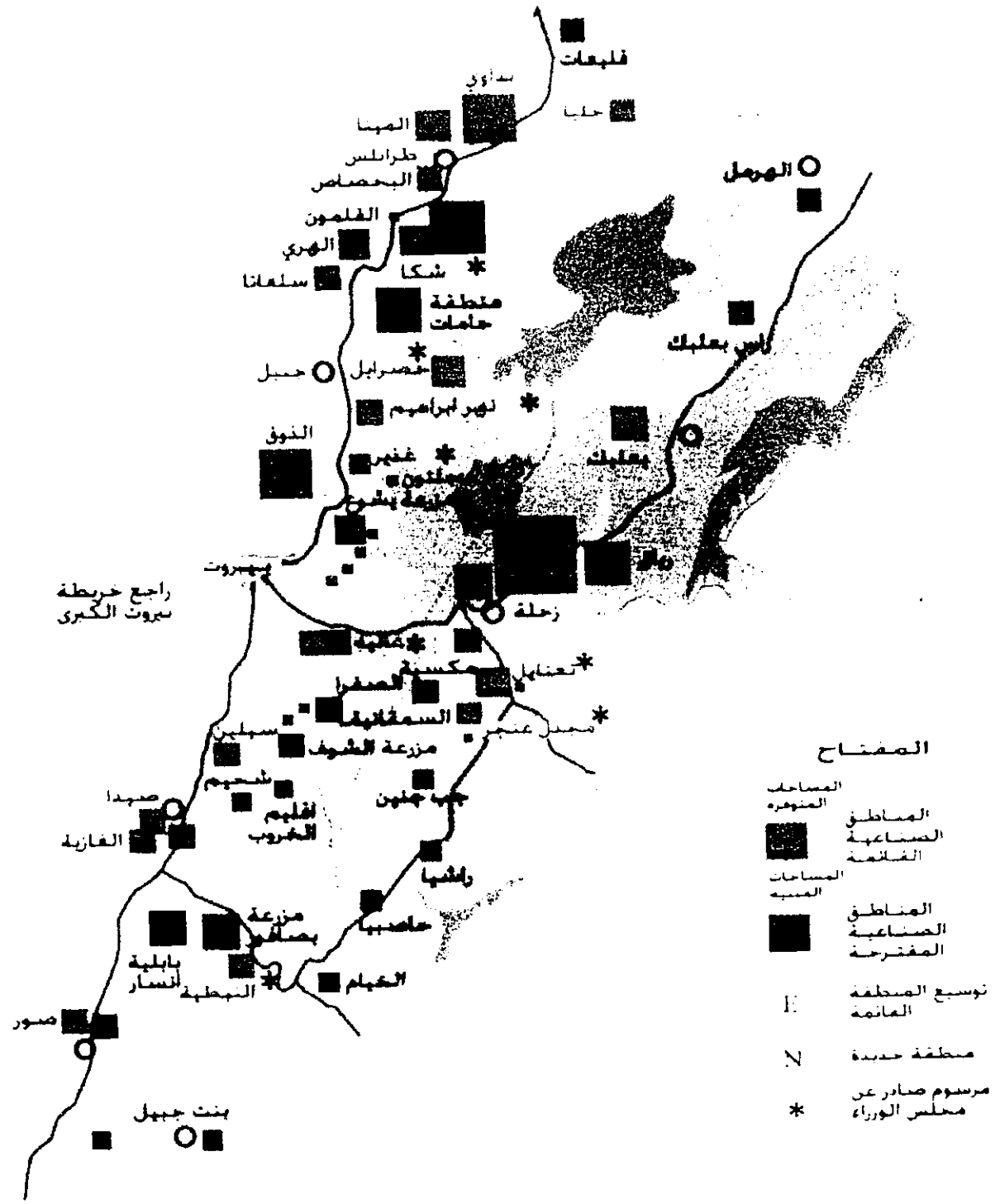

مواقع المناطق الصناعية في بيروت الكبرى

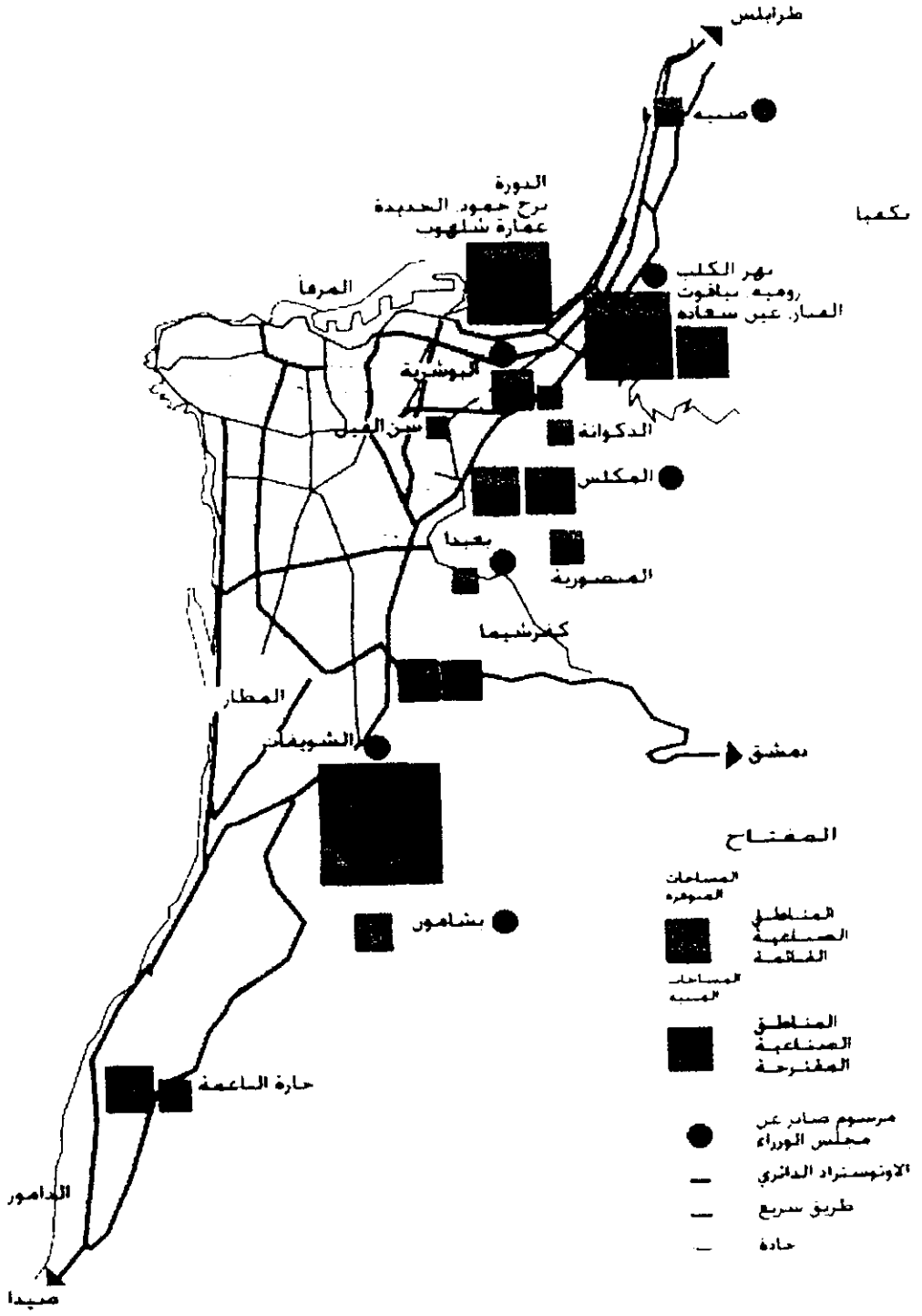

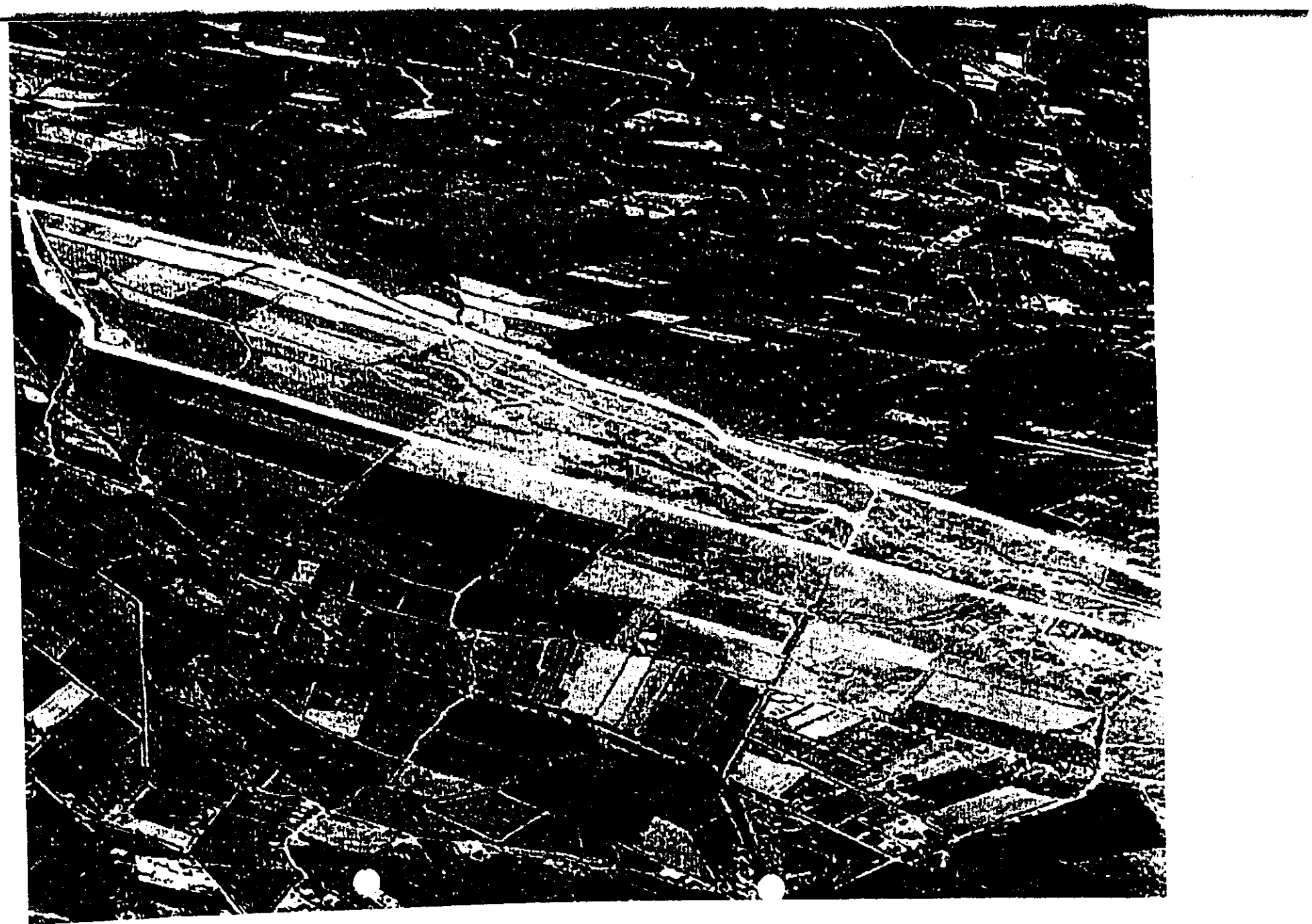

Different sectors to offer the best conditions for each type of **industrial firm**

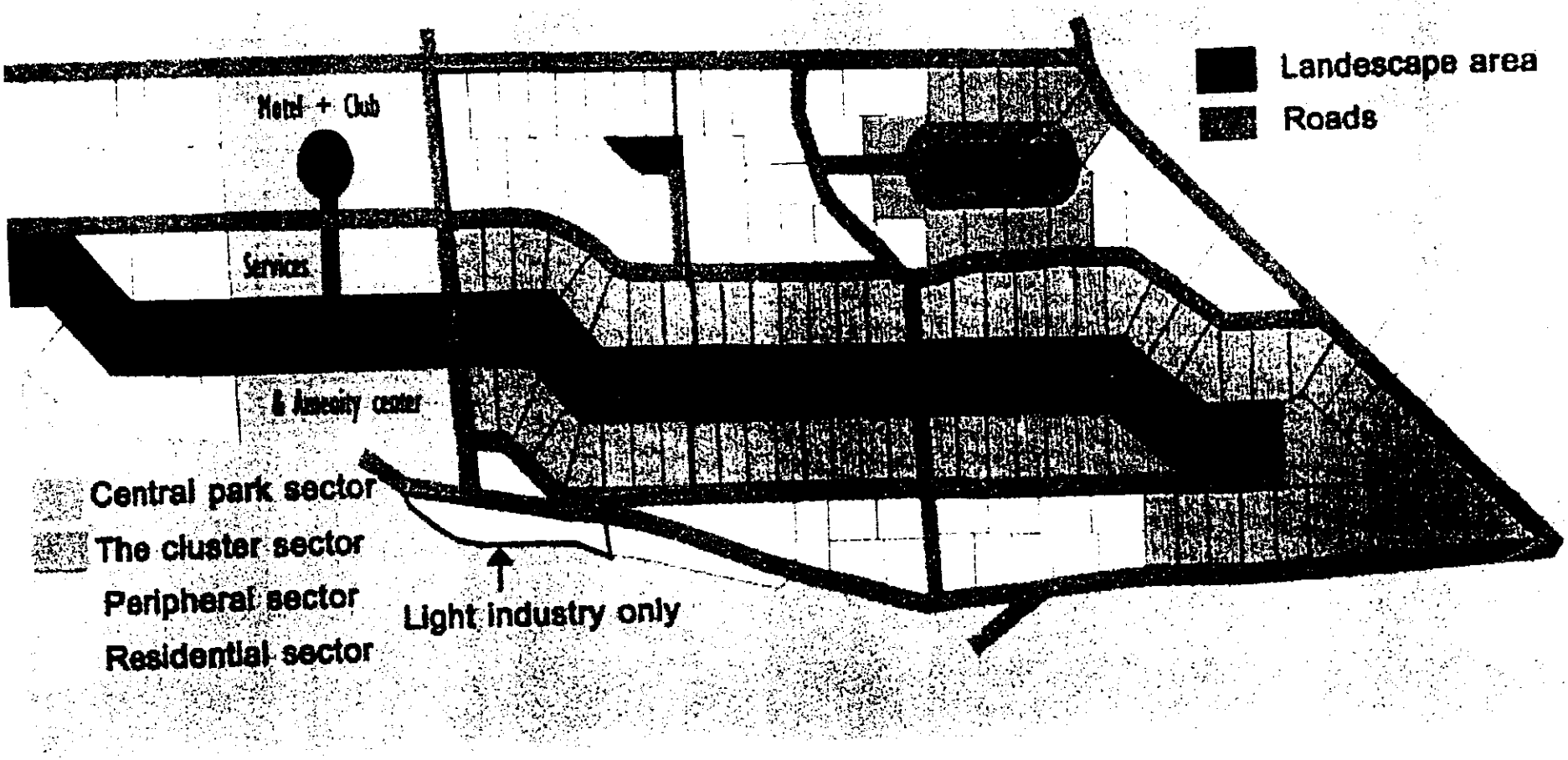

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

تناولت الدراسة السابقة المؤشرات العامة للقطاع الصناعى فى لبنان وتناولت المناطق الصناعية بالتحليل والتشخيص من خلال محاور التشريعات والتنظيمات الإدارية ، البنى التحتية وخدمات المرافق ، وهيكل التركيبة الصناعية.

ومن خلال الدراسة يمكن إلقاء الضوء على أهم القضايا التى تهم القطاع الصناعى على وجه العموم وتلك التى تؤثر فى بصفة خاصة فى مسألة المناطق الصناعية والأراض المجهزة لإقامة المصانع على أسس تنظيمية وبيئية سليمة. وفيما يلى أهم النتائج والتوصيات المستخلصة من الدراسة:

(١) من مجمل الدراسة والنتائج والمقترحات السابقة توصى الدراسة بالتأكيد على مواصلة الإهتمام بالقطاع الصناعى وإستمرار العمل على تنميته بإعتباره النشاط الإنتاجى الرئيسى المولد للدخل وهو ما يحتاجه الإقتصاد اللبنانى خلال الحقبة التالية.

(٢) نظرا لتزايد الإهتمام بالقطاع الصناعى كنتيجة للإتجاه نحو تكامل السوق اللبنانى مع أسواق البلدان المجاورة ومع شركاء أوروبيين ومتوسطيين فإن ذلك يدعو إلى حتمية إتخاذ خطوات إيجابية نحو وضع تخطيط ومنهجية للهيكل الصناعى اللبنانى يقوم على تفعيل الميزات النسبية وأحد أركانها وجود قطاع خاص قوى ومتمرس وتحويل هذه الميزات النسبية إلى ميزات تنافسية ترفع من القدرة التفاوضية للصناعة فى إتفاقات التكامل والمشاركة.

ولتحقيق ذلك يوصى بالاهتمام بالمحورين التاليين:

- العمل على إيجاد كيان مؤسسى مسئول عن المناطق الصناعية وذلك من خلال تفعيل دور تنظيمات وزارة الصناعة المختصة بشئون المناطق الصناعية وتراخيص المصانع مثل "هيئة إنشاء وإدارة مراكز التجمع الصناعى" ، و"دائرة المدن والمناطق الصناعية" ودعمهما بالكوادر الفنية المؤهلة.

- عمل دراسة تطبيقية عن مفهوم العناقيد الصناعية Industrial Clusters أخذا فى الاعتبار نتائج الدراسة التى أعدتها المؤسسة العامة لتشجيع الإستثمار فى لبنان (إيدال) عن الصناعات الواعدة التى تناسب ظروف ومقومات سوق العمل فى لبنان وذلك بهدف تحديد ملامح الخريطة الصناعية المناسبة لخلق نسق تنموى يعمل على توجيه الإستثمار وترشيد أسس إنشاء المصانع فى المناطق الصناعية بما يحقق بناء القدرة التنافسية فى الأسواق العالمية.

(٣) دراسة النسق العام للعنقود الصناعى تبعا لنوع الصناعة وما يتطلبه من توافق وتكامل العمليات فى وحدات العنقود المختلفة بما يوفر ويدعم مقومات التميز فى إعداد وتقديم المنتج للأسواق الإقليمية والعالمية. وذلك يتيح المعلومات الأساسية لتخطيط المناطق الصناعية لكى تشتمل على المزيج المناسب من الأنشطة الإنتاجية والخدمية والتقنية التى تدعم بعضها البعض.

(٤) يتضح من الدراسة أن هناك نقص فى البيانات الخاصة بالمناطق الصناعية وعدم وجود منظومة متكاملة لتجميع البيانات وحفظها وتبادلها بين أجهزة الدولة. وسوف يكون لتفعيل دور تنظيمات وزارة الصناعة المختصة بالمناطق الصناعية فائدة كبيرة فى تلافى هذا القصور وخصوصا إذا تم تدعيم هذا الدور بإنشاء نظام معلومات جغرافى geagraphical Information System, GIS يقوم على إعداد مسح جوى للمناطق والأراضى بالمحافظات وتحويلها إلى خرائط رقمية تفصيلية يتم حفظها فى نظام معلومات ملحق به قاعدة بيانات متكاملة تحدد كردونات المدن والتجمعات السكنية والمناطق الصناعية ، كما تتضمن بيانات سكانية ومعلومات عن الأيدى العاملة وملفات خاصة بالمعلومات الجيولوجية. وذلك يتيح سهولة تخطيط المرافق وشبكات البنى التحتية وخطوط المواصلات والربط مع المنافذ البحرية والمطارات والطرق الدولية.
كما يلحق بنظم المعلومات الجغرافية تطبيقات تساعد فى تحليل المؤشرات المؤثرة فى دراسات جدوى إقامة المشروعات فى المناطق المختلفة.

(٥) فى المدى القصير والعاجل هناك إحتياج إلى تزويد المناطق الصناعية القائمة بالمرافق الأساسية وعلى الأخص شبكات الصرف الصحى مع إلزام المصانع بإجراء المعالجة المناسبة للصرف الصناعى قبل إطلاقه فى شبكة الصرف الصحى.

هناك أيضا احتياج إلى توفير الطاقة الكهربية بقدرات كافية لتشغيل المصانع دون انقطاع حيث أن ذلك يرفع عن كاهل الصناعيين مشكلات وتكلفة الاحتفاظ بوحدات توليد كهربية احتياطية علاوة على كلفة ساعات العمل المهدرة لانقطاع التيار. وقد يكون من المناسب دراسة إشتراك لبنان فى شبكة النقل الكهربى الجارى إنشاؤها للربط بين شمال إفريقيا وأوروبا من خلال الأقطار العربية شرقى البحر المتوسط.

(٦) يتضح من بيانات الصناعات التى أنشأت خلال السنوات القليلة الماضية تباين تكلفة خلق فرصة العمل وكذلك متوسط حجم العمالة فى المصنع تبعا لنوع الصناعة وموقعها الجغرافى بالمحافظات المختلفة ، وقد يكون من المناسب دراسة هذا التباين تفصيلا للتعرف على العوامل التى تؤثر فى قيمة الإستثمارات اللازمة لإقامة صناعة ما وبالتالى وضع الحلول المناسبة لخفض عناصر التكلفة الإستثمارية ورفع معدلات توظيف العمالة.

(٧) فى المدى القصير يوصى بالعمل على توجيه مصادر التمويل المتاحة للحكومة من القروض والتسهيلات والهبات وخلافه نحو استكمال البنى التحتيه للمناطق الصناعية القائمة ودعم القطاع الخاص فى إنشاء مناطق جديدة على أسس علمية ومنهجية متطورة تأخذ فى الاعتبار الأبعاد الوظيفية والبيئية اللازمة لنجاح ونمو هذه المناطق وتوفير الأراضى المجهزة بأسعار اقتصادية تشجع على إقامة المشروعات الصناعية وتحقق عدالة التوزيع فى مختلف محافظات الجمهورية بما يتيح فرص التنمية المتوازنة.

(٨) فى المدى المتوسط يوصى بإجراء الدراسات الهيكلية للصناعات اللبنانية أخذا فى الاعتبار نتائج الدراسة الخاصة بالصناعات الواعدة التى تناسب ظروف ومقومات سوق العمل فى لبنان. والعمل على إنشاء نظم المعلومات التى تحقق السيطرة على مجمل البيانات وحسن إدارتها وتحديثها بما يتيح قاعدة معلوماتية متطورة للرجوع إليها فى تخطيط الصناعة والمناطق التى تقام بها.

(٩) الاهتمام بتحسين جودة المنتج اللبنانى بتطبيق النظم المعتمدة لإدارة الجودة وتوفير المواصفات القياسية وتأهيل مؤسسات التفتيش على الواردات والصادرات واعتمادها دولياً.

مراجـــع

أ - مراجع مستشهد بها فى التقرير :

١. تقرير تقدم العمل ، مجلس الإنماء والإعمار ، آذار ٢٠٠١.

www.cdr.gov.lb

٢.مؤشرات إقتصادية، وزارة الإقتصاد والتجارة-عـن المصـرف المركـزى، الجمهوريـة اللبنانية، www.economy.gov.lb

3. Economic Growth Initiative in Lebanon, SRI International, prepared for USAID/Lebanon, March 1998.

4. Achieving Lebanon's True Economic Potential: Industry Cluster Development Strategies, by Lebanese Industry Stakeholders. SRI International, and Lebanese American University, January 1999.

٥. - الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا " دور القطاع الخاص فـــي التنمية الصناعية في البلاد العربية " يناير ٢٠٠١ .

6. Manufacturer – Industrial Sector in Lebanon, Nadim C. Anid, http:csrd.lau.edu.lb/publication/student%20 Reports.

٧.تقرير عن الصناعة فى لبنان ١٩٩٨ – ١٩٩٩، إقتراحات وتوصيات للسياسة الصناعيـة، وزارة الصناعة ، الجمهورية اللبنانية.

٨.برنامج عمل لتنمية الصناعة اللبنانية ، دكتور ناصر السعيدى ، وزير الصناعة ١٩٩٩.

٩.تقرير عن الصناعة فى لبنان ١٩٩٨ – ١٩٩٩ ، إحصائيات ونتائج ، وزارة الصناعـــة ، الجمهورية اللبنانية.

١٠. الكتاب الإحصائى السنوى ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، جمهوريـــة مصر العربية ، إصدار يونيو ٢٠٠١.

11. Industries Potentially Suitable for Lebanon, Investment Development Authority of Lebanon (IDAL), May 2000.

ب - مراجع عامة:

- الفرص والتحديات أمام قطاع الصناعة فى إتفاقيات التجارة الدولية ، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا. E/ ESCWA/ ID/ ٢٠٠١/ WG.١/ ٢٠
- المجموعة الإحصائية اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربـــى آســيا ٢٠٠٠ ، العـــدد العشرون.
- واقع الصناعة العربية ومســتقبلها فـــى ظـــل العولمـــة E/ ESCWA/ ID/ ٢٠٠١/ WG.١/١٣
- دور مؤسسات القطاع الخاص فى التنمية الصناعية فى البلاد العربية

E/ ESCWA/ ٢٠٠١/ WG. ١/١٣

- السياسات الصناعية فى الدول العربية فى ظل قيام منطقة التجـــارة الحـــرة العربيـــة الكبرى

E/ ESCWA/ ID/ ٢٠٠١/ WG.١/١٧

- راجية عابدين ،"بعض قضايا التصنيع فى مصر من منظور تنمـــوى – تكنولوجـــى" ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر، رقم ٧٩ ، معهد التخطيط القومى ، فبراير ١٩٩٣.
- محمد عبد الفتاح منجى ، "إستراتيجية التنمية الصناعية فى مصر فى ظل المتغـــيرات المحلية والدولية" ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٩٣.

ملحق ١ بيانات حركـــة التجـــــارة الخارجية

Lebanon International Trade Exchange , LITE

مقارنة حركة التجارة الخارجية من 1996 حتى 31/08/2001

Export
Tarrif Sections
USD million

التصدير
أقسام التعريفة الجمركية
مليون دولار اميركي

Goods	Annual Change التغيير السنوي	%Share النسبة	2001	Annual Change التغيير السنوي	%Share النسبة	2000	Annual Change التغيير السنوي	%Share النسبة	1999	Annual Change التغيير السنوي	%Share النسبة	1998	Annual Change التغيير السنوي	%Share النسبة	1997	Annual Change التغيير السنوي	%Share النسبة	1996	المصنع	
Live animals; Animal products	29%	1%	3	-18%	0%	4	-20%	1%	4	-10%	1%	5	8%	1%	6	3%	1%	6	حيوانات حية و منتجات المملكة الحيوانية	1
Vegetable products	-9%	5%	29	-7%	7%	48	-12%	8%	52	17%	9%	59	-33%	8%	51	7%	10%	75	منتجات المملكة النباتية	2
Fats and edible fats and oils	7%	1%	7	39%	1%	10	12%	1%	7	-25%	1%	6	-53%	1%	8	90%	2%	17	شحوم و دهون و زيوت	3
Prepared foodstuffs	33%	12%	64	-2%	10%	72	5%	11%	74	10%	11%	71	. 5%	10%	64	4%	8%	61	منتجات صناعة الاغذية	4
Mineral products	10%	4%	24	136%	5%	33	138%	2%	14	18%	1%	6	-27%	1%	5	-9%	1%	7	منتجات معدنية	5
Products of the chemical	-2%	10%	58	4%	12%	88	-2%	13%	85	24%	13%	87	101%	11%	70	-28%	5%	35	منتجات الصناعة الكيماوية	6
Plastics and articles thereof	33%	3%	15	-2%	2%	18	9%	3%	18	-2%	2%	16	-40%	3%	17	97%	4%	28	راتنجات و لدائن اصطناعية	7
Raw hides and skins, leather, furskins	12%	2%	10	46%	2%	13	25%	1%	9	-13%	1%	7	5%	1%	8	-10%	1%	8	جلود جلود فراء و مصنوعاتها	8
Wood and articles of wood	72%	1%	5	20%	1%	4	21%	1%	4	125%	0%	3	-35%	0%	1	5%	0%	2	خشب و مصنوعاته	9
Paper and paperboard and articles there	12%	7%	40	-2%	7%	53	7%	8%	54	3%	8%	51	6%	8%	50	4%	6%	47	ورق و مصنوعاته	10
Textiles and textile articles	78%	9%	49	-24%	6%	42	-24%	8%	55	-8%	11%	72	-15%	12%	78	13%	12%	92	مواد نسجية و مصنوعاتها	11
Footwear, headgear, prepared feathers	-6%	1%	5	-17%	1%	8	-47%	1%	10	-2%	3%	19	2%	3%	19	8%	3%	19	احذية , اغطية رأس, ريش	12
Articles of stone, plaster, cement	29%	3%	17	28%	3%	19	-32%	2%	15	11%	3%	22	-15%	3%	19	-27%	3%	23	مصنوعات من حجر , جص, اسمنت	13
Pearls,precious or semi-precious stones	10%	17%	93	33%	18%	127	39%	14%	96	2%	10%	69	-18%	10%	67	18%	11%	82	لؤلؤ, احجار كريمة و شبه كريمة, معادن نفيسة	14
Base metals and articles of base metal	-12%	7%	37	-20%	9%	63	16%	12%	79	0%	10%	68	1%	11%	68	0%	9%	67	معادن عادية و مصنوعاتها	15
Machinery and mechanical appliances	48%	13%	74	3%	10%	75	16%	11%	73	-6%	9%	63	-14%	10%	67	19%	11%	78	الات و اجهزة ومحدات كهربائية	16
Transport equipment	-21%	1%	7	50%	2%	13	-51%	1%	9	-31%	3%	17	-50%	4%	26	79%	7%	52	معدات نقل	17
Optical instruments and apparatus	48%	1%	4	-15%	1%	4	-6%	1%	5	10%	1%	5	-75%	1%	5	162%	3%	20	ادوات و اجهزة للبصريات	18
Arms and ammunition	250%	0%	0	-93%	0%	0	156%	0%	0	29%	0%	0	-55%	0%	0	210%	0%	0	اسلحة و ذخائر	19
Miscellaneous manufactured articles	21%	3%	15	31%	3%	19	4%	2%	14	12%	2%	14	-12%	2%	12	-11%	2%	14	مصنوعات متنوعة	20
Works of art	45%	0%	1	30%	0%	1	-25%	0%	0	135%	0%	1	-84%	0%	0	8%	0%	2	تحف فنية	21
Total	17%	100%	557	6%	100%	714	2%	100%	677	3%	100%	661	-.2%	100%	642	12%	100%	734	المجموع العام	

ملحق ٢ الصادرات الصناعية بشهادة منشأ لدول العالم
(مسجلة بوزارة الصناعة ١٩٩٦ - ١٩٩٩)

st of Destinations Countries		%share	١٩٩٧	%share	١٩٩٨	%share	١٩٩٩	%share
	٠	٠,٠٠%	٠	٠,٠٠%	٢٣٠,٠٢٥	٠,٠٦%	١٣٦,٩١٣	٠,٠٣%
	٠	٠,٠٠%	١٣,١٣٨	٠,٠٠%	٢٠,٠٤٨	٠,٠١%	٦٤,٢٥٩	٠,٠٢%
	٥٨,٦٥٧	٠,٠١%	١٣٧,١٤٨	٠,٣٤%	٣,١٧٤,٥٨٥	٠,٨٠%	٠	٠,٠٠%
	٧,٣٣٧,٣٦٧	١,٧٤%	٣٧٦,٣٤٥	١,٠٥%	٩,٣٩٠,٦٥٣	٢,٣٥%	٢٥,٠٦٢,٠٣٩	٦,٠٨%
	١٨,٠٣١,٢٢٣	٤,٢٨%	٢,٠٢٦,٠٥٠	٥,٥٩%	٢٣,٠٨٢,٤٩٣	٥,٧٨%	١٣,٣٢٩,٥٤٠	٣,٢٤%
	١٢٤,٩٧٤,٥١٥	٢٩,٦٥%	٩,٠٨٣,٢٢٠	٢٣,٠٧%	٨١,٠٤٥,٧٤٨	٢٠,٣٠%	٧٦,٢٩٤,٥٠٩	١٨,٥٢%
	٠	٠,٠٠%	٠	٠,٠٠%	٥٧,٧٦٠	٠,٠١%	٠	٠,٠٠%
	٢٩٩,٧٧٤	٠,٠٧%	٢٠٥,١٢٩	٠,٠٧%	١٢٠,٢٢٠	٠,٠٣%	٢٤٧,٤٢٦	٠,٠٦%
	٢٤,٣٩٣	٠,٠١%	٤٥,٦٨٤	٠,٠١%	١٣١,٩٠٩	٠,٠٣%	١٢١	٠,٠٠%
	١,٦٩٣,٣٤٦	٠,٤٠%	١,٠٥٨,٧٨٠	٠,٥٠%	١,٧٢٦,٦١٤	٠,٤٣%	٢,١٠٢,٠٧٤	٠,٥١%
	٣٥٢,٩٢٨	٠,٠٨%	٣١٤,٥٧٥	٠,١٠%	٦٩٠,٣٢٤	٠,١٧%	٤٢٥,٤٧٠	٠,١٠%
	٩٩٢,٥٨٠	٠,٢٤%	٤٣٣,١٨٣	٠,١١%	٦٨٨,٤٧٧	٠,١٧%	٩٢٧,٣٩٤	٠,٢٣%
	٦,١١٢,٠٣٥	١,٤٥%	٤,٠٤٩,١٦٧	١,٠٣%	٧,٥٥٢,٨٢٣	١,٨٩%	٦,١٣٣,٨٨٢	١,٤٩%
	١٥٣,٩٠٦	٠,٠٤%	٠	٠,٠٠%	٤١,٦١٧	٠,٠١%	٦٨,٦٧٣	٠,٠٢%
	٦١٤,٦٠٥	٠,١٥%	٢٢٥,٢٢٢	٠,١٦%	٤٤٤,٤٠٢	٠,١١%	٢٨٩,٧١٦	٠,٠٧%
	٠	٠,٠٠%	٠	٠,٠٠%	٣٠,٢٦٠	٠,٠١%	٠	٠,٠٠%
	٥٥,٨٣٢	٠,٠١%	٣٣,٤٤٩	٠,٠١%	٩٣,٤٣٧	٠,٠٢%	٥٤,٤٤٥	٠,٠١%
	١٥,٠٠٧	٠,٠٠%	٠,٣٢	٠,٠٠%	٠	٠,٠٠%	٠	٠,٠٠%
	٩٨,٥٢٤	٠,٠٢%	٢٠٠,٢٥٧	٠,٠٥%	٦١,٦١٦	٠,٠٢%	١,٩٠٦,٨٢٤	٠,٤٦%
	٣,٩٩٠,٥٠٠	٠,٩٥%	٢,٩٤٢,٠٨٨	٠,٧١%	٥,٦٠٠,٧٤٥	١,٤٠%	٦,٩٧٢,٣١٥	١,٦٩%
	٠	٠,٠٠%	٠	٠,٠٠%	٤,٣١٨	٠,٠٠%	١٣٣,٣٠٨	٠,٠٣%
	٠	٠,٠٠%	٤٠,٦٢٩	٠,٠١%	١٢,١١٤	٠,٠٠%	٥,٤٦٧	٠,٠٠%
	٧٥٥,١١٦	٠,١٨%	٢,٠٢٩,٥١٤	٠,٦٧%	٤,٨٨٣,٤٠٢	١,٢٢%	٩٠٣,٧٧٦	٠,٢٢%
	٣,٠٢٠	٠,٠٠%	٥,١٧٦	٠,٠٠%	٠	٠,٠٠%	٠	٠,٠٠%
	٠	٠,٠٠%	٣,١٩٥	٠,٠٠%	٩٢,٣٨٠	٠,٠٢%	٠	٠,٠٠%
	٢٤٠,٨٢٨	٠,٠٦%	٣٥,٢١٧	٠,٠١%	١٧٩,٠٦٤	٠,٠٤%	٢,١٢٠,٠٣٠	٠,٥١%
	٠	٠,٠٠%	٤,٠٦٨	٠,٠٠%	٠	٠,٠٠%	٩,٤٦٩	٠,٠٠%
	١١٢,٣٨٢	٠,٠٣%	٣٣٠,٤٩٠	٠,٠٨%	١,٠٨٤,٨٥٣	٠,٢٧%	٩١٩,٢٣٠	٠,٢٢%
	١٠,٤٢٨,٢٥٥	٢,٧٩%	١٣,٣٠٧,٠٤٥	٣,٣٨%	١٢,٧٨٩,٠٧٢	٣,٢٠%	٨,٩٦٠,٠٠٢	٢,١٨%
	١١,٢٦٨,٦٧٩	٢,٦٧%	١٠,٠٢١,٢١٩	٢,٧٢%	١١,٥٠٩,٩٥٣	٢,٨٨%	١٤,٠١٤,٧٧٧	٣,٤٠%
	٨,٦٣٨,٨٩٥	٢,٠٥%	٨,٥٢٣,١٤٦	٢,١٦%	٦,٠٤٠,٤٨٦	١,٥١%	١٣,٥٠٧,١٢٧	٣,٢٨%
	١٩,٠٢٦,٢٧٥	٤,٥١%	٣١,٣٤٨,٦٥٢	٧,٩٥%	٣٣,٨٠٢,٤٧٢	٨,٤٧%	٣٣,٧٨٥,٩٧٩	٨,٢٠%
	١٠٨,٢٨٥	٠,٠٣%	٨٨,٠٣٨	٠,٠٢%	٠	٠,٠٠%	١٢,٨٤٨	٠,٠٠%
	٥٣,٩٨٠,٦٦٥	١٢,٨١%	٤٠,٠٢٦,٧٤٦	١٠,٦٦%	٤٦,٣٦٩,٠٤٦	١١,٦١%	٥١,١٥٤,٨٩٠	١٢,٤٢%
	٢٩٦,٠٠٩	٠,٠٧%	٤٣٣,٣٥٣	٠,١١%	٣٣٨,٣٨٣	٠,٠٨%	٥٤٤,٢٨٦	٠,١٣%
	١١,٨٣٩	٠,٠٠%	٠	٠,٠٠%	١٥,٤٤٧	٠,٠٠%	١٨,٥٦٢	٠,٠٠%
	٤٠٩,٠٠٥	٠,١٠%	١٨٦,١٨٢	٠,٠٥%	٤٣١,٦٤٨	٠,١١%	٢٢٥,٩٠٧	٠,٠٥%
	٢٢٠,١٩٠	٠,٠٥%	٤٤,٢٠٠	٠,٠١%	٤٤,٣٥٩	٠,٠١%	١٢,٤٤١	٠,٠٠%
	٧,٩٥٧,٠٣٢	١,٨٩%	٢,٨٣٢,٢٨٠	٠,٧٢%	٧,٤٨١,١٢٨	١,٨٧%	١٠,٢٦٦,٣٥٥	٢,٤٩%
	٢٥,٣٤٦	٠,٠١%	٦٨,٠٦٨	٠,٠٠%	٤٠,١٠٥	٠,٠١%	١١٤,٥٥٢	٠,٠٣%
	١٢,٦٥١	٠,٠٠%	٠	٠,٠٠%	٠	٠,٠٠%	٠	٠,٠٠%
	٤٧,٥٧٦	٠,٠١%	٠	٠,٠٠%	٣٦,٦٦٤	٠,٠١%	١٥٧,٦٦٤	٠,٠٤%
	٣٤,٦٨٥	٠,٠١%	٨,٥٠٠	٠,٠٠%	١٣,٤٨٥	٠,٠٠%	١٤,٧٧١	٠,٠٠%
	٧,٢٨٢,٨٥٥	١,٧٣%	٧,٧٤٣,٣٠٩	١,٩٦%	٧,٩٧٣,١٨٩	٢,٠٠%	٧,٨١١,٨٦٦	١,٩٠%
	١٣٨,٨٨٢	٠,٠٣%	٢٣٢,٧٤٤	٠,٠٦%	٥٠,٥٥٤	٠,٠١%	٤٢,١٩٤	٠,٠١%
	٠	٠,٠٠%	٢٩٤,٨٥٥	٠,٠٧%	٥٢٦,٣٣٨	٠,١٣%	٢٤١,٠٤٦	٠,٠٦%
	٠	٠,٠٠%	١,٥٠٠	٠,٠٠%	٠	٠,٠٠%	٠	٠,٠٠%
	١٠٢,٤١١	٠,٠٢%	٥٣٨,٨٢١	٠,١٤%	٣,٤٠١,٥٨٧	٠,٨٥%	١,٩٤٧,٣٦٧	٠,٤٧%
	١٥١,١٨٨	٠,٠٤%	٢٠,٦٣٨	٠,٠٥%	١٤٤,٤٠٠	٠,٠٤%	١٢٢,٤٣٨	٠,٠٣%
	١٦٧,٥٣٦	٠,٠٤%	٣٥,٥٥٢	٠,٠٣%	٢٩٣,٢٦٥	٠,٠٧%	٤٤٦,١٢١	٠,١١%
	١٩,٤٩٣,٤٢٨	٤,٦٣%	١٠,٣٧٠,٧٩٩	٤,٦٦%	١٣,١٩٣,٠٢٤	٣,٣٨%	١٤,٢٣٣,٤٨٢	٣,٤٦%
	١٧,٩٠٢	٠,٠٠%	٥٠,٧٢١	٠,٠١%	٨٥٣,١٦٥	٠,٢١%	٣٧٠,٠٧٨	٠,٠٩%
	٢٧,٢٨١,٦٣٨	٦,٤٧%	٢٠,٥٠٢,٥٩٠	٦,٧٥%	٣٢,٨٦٣,٣٠٣	٨,٢٣%	٢٨,٧٨١,٥٥٩	٦,٩٩%
	٦,٤٠٧,٦٥١	١,٥٢%	٤,٧٠١,٧٣٩	١,١٩%	٥,٢٦٩,٦٥٢	١,٣٢%	٣,٧٣٢,٦٥٩	٠,٩١%
	٢١,٠٠٠	٠,٠٠%	١٦٢,١٦٠	٠,٠٤%	٥٩,٥٥٤	٠,٠١%	٤٦,٧٤٨	٠,٠١%
	٤,٩٩١,٨٤٧	١,١٨%	٥,٤٥٧,٨٩٥	١,٣٨%	٤,٢٦٩,٧١٨	١,٠٧%	١٩,٥٣٨,٨٧٠	٤,٧٤%

٠,٠٠%	٨,٧٢١	٠,٠٨%	٣٢٨,٨١٠	٠,٠٧%	٢٨٣,١٥٦	٠,٠٣%	١١٣,٩٩٣
٣,٠٣%	١٢,٤٩١,٦٦٨	٣,٥١%	١٤,٠٠٦,٩٥٢	٤,٢٠%	١٦,٥٣٤,٩٢٧	٣,٥٤%	١٤,٩٠١,٩٢٤
٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	.	٠,٠٣%	٦٦,٤٦٨	٠,٠٠%	.
٠,٠٧%	٢٩٢,٩٤٧	٠,٠٢%	٨٥,٨٢٨	٠,٠٠%	٥,٥٢٧	٠,٠٠%	.
٠,٠٦%	٢٤٦,٦٨٩	٠,٠٦%	٢٣٧,٧٧٥	٠,٠٨%	٢٩٩,٩٠٦	٠,٠٩%	٣٦٢,٧٧٣
٠,٠٥%	١٠٩,٠٢٧	٠,٠٤%	١٤٠,٨٠٠	٠,٠٧%	٢٦٥,٣١٢	٠,٠٠%	.
٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	٦,٦٨٠
٠,٠٣%	١٤٣,٦٢٠	٠,٠١%	٢٣,٣٣٩	٠,٠١%	٣٣,٠٤٠	٠,٠٢%	٨١,٦٨٤
٠,٠١%	٤٧,٦٨٠	٠,٠٥%	٢١٣,٩٧٨	٠,٠٢%	٢٦٤,٦٢٢	٠,٠٠%	٦,٣٤٧
٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	٥,١٦٥
٠,٢١%	٨٦٥,٧٦١	٠,٠٣%	١٣٤,٩٨٤	٠,٠٠%	١١,١٨٣	٠,٠٥%	١٩٠,٤٧٠
٠,٣٤%	١,٤٠٣,٠٣٨	٠,٤٥%	١,٧٩٨,٨٦٤	٠,٢٦%	١,٠٣٦,٥٠٠	٠,٢٩%	١,٢٠٥,١٠١
٠,٠٣%	١٢٨,٠١٠	٠,٠١%	٤٠,٩٨٧	٠,٠١%	٣٩,١٠٦	٠,٠٠%	٩,٣٩٠
٠,٢٩%	١,١٧٧,٣٢٨	٠,٢٢%	٨٦١,٦٥٥	٠,٣٤%	١,٣٤٣,٩٩٦	٠,٣٣%	١,٤٠٢,٦٥١
٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	.	٠,١٥%	٥٨١,٧٤٣	٠,٠٢%	٧٢,٠٠٠
٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	.	٠,٠٥%	٢٠٥,٩٠٤
٠,٠٠%	٩,٩٥٣	٠,٠٤%	١٤٧,٧١٣	٠,٠١%	٣١,٨٦٥	٠,٠١%	٤٢,٨٨٧
٠,٠٠%	١,٧٤٣	٠,٠١%	٣٢,٣١٥	٠,٠٠%	١٢,٠٨٨	٠,٠٠%	.
٠,٠١%	٢٨,٠٢٩	٠,٠٠%	.	٠,٠١%	٢١,٨٧٢	٠,٠١%	٥٠,٩٥٨
٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	٩,٠٧٨	٠,٠٠%	٦,٥٠٢	٠,٠٠%	.
٠,٣٦%	١,٥٠٣,٢٠٥	٠,١٧%	٦٦٢,٠١٣	٠,٠٤%	١٤٨,٦٤٩	٠,٠١%	٢٩,٣٣٩
٠,٠١%	٣٤,٦٦٣	٠,٠١%	٥٥,٠٨٨	٠,٠١%	٢٥,٠٢٠	٠,٠٢%	٩٨,٦٨٤
٠,٢٧%	١,١١٨,٠٤٦	٠,٠٦%	٢٤٧,١٩٤	٠,٢٤%	٩٥١,٦٥٩	٠,١٨%	٧١٧,٩٣٣
٠,٠٤%	١٧٨,٥٧٢	٠,١٧%	٦٧١,٠١١	١,٦١%	٦,٣٦١,٧٥٩	٠,٤٩%	٢,٠٧٧,٠٣٤
٠,٠٤%	١٤٦,٢٨٩	٠,٠٣%	١١٣,٠٣٢	٠,٠٠%	٧,٩٩٩	٠,٠٠%	٧,٣٤٧
٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	١٥,٥٠٠
٠,٠٠%	١٥,٩٩٩	٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	١٩,٣٦٨	٠,٠٠%	٧,٥٣٩
٠,٠٩%	٣٨٠,٢١١	٠,٠٢%	٨٢,٦٥٩	٠,٤١%	١,٠٦٨,٦٣٠	٠,٣٧%	١,٥١٥,٨٢٦
٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	٥,٥٠٠	٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	.
٠,٧٢%	٢,٩٥٨,٩٥٥	٠,٨٢%	٣,٢٦٦,٠٣٢	٠,٥٥%	٢,١٦٣,٤٠٤	٠,٣١%	١,٣١٢,٤٨٨
٠,٤١%	١,٦٧٣,٠١٣	٠,٤٧%	١,٨٧٠,٤٧٧	٠,٤٣%	١,٦٩٣,٨٠٤	٠,٤٧%	١,٩٦٠,٠٧٢
٧,٩٣%	٣٢,٦٨٠,٤٢٢	١٠,٣٦%	٤١,٣٨٦,٩٢٠	١٠,٦٣%	٤١,٨٩٤,٠٤٧	١١,٤٠%	٤٨,٠٥٣,٢١٨
٠,٠٠%	٢٨,٨٢٠	٠,٠١%	.	٠,٠١%	٥٦,٣٠٢	٠,٠٠%	.
٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	٦,٤٨٤	٠,٠٠%	٩,٨٥٨
٠,٠٢%	٨٠,٥٦٩	٠,٠١%	٢٤,٠٧١	٠,١١%	٤٥٣,١٥٢	٠,٠١%	٥٢,٢٥٤
٠,١٩%	٧٧٣,٥٩٢	٠,٢١%	٨٤١,٥٥٢	٠,٩٩%	٣,٩١١,٤٧٢	٠,٠٣%	١١٣,٦٢٧
٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	.	٠,٣٧%	١,٤٥٢,٨٠٦	٠,٠١%	٣٠,٧١٣
٠,١٩%	٧٩٨,٧٩٠	٠,١٣%	٥٢٠,٦٧١	٠,٢٨%	٢,٦٦٣,٥٩٤	٠,٢٣%	٩٨٢,٠٧٥
٠,٠٣%	١٢٦,٣٣٣	٠,٠٠%	١١,٣١٥	٠,٠٠%	١٠,٧٨٠	٠,٠٠%	.
٠,٠٥%	٢٢١,٠٩٠	٠,٠٨%	٣٢٩,٢٢٨	٠,٠٥%	١٩٤,٣٨٤	٠,٠٥%	٢٠٣,٠٨٤
٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	١٣,٣٠٥	٠,٠٠%	.
٠,٩١%	٣,٧٦٣,٩٥٧	٠,٦٥%	٢,٥٩٩,٩٩٩	٠,٢٩%	١,١٣٢,٧٩٩	٠,٢٥%	١,٠٥٩,٥٩٢
٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	٩,٠٠٠
٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	٥,٢٩٧
٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	٥,٢١٤	٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	٨,٥١٧
٠,٠٣%	١٣٨,٤٢٩	٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	.
٠,٠٠%	٣,٩١٠	٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	.
٠,٠٠%	٦,٨٢٠	٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	.
٠,٠٠%	١,٦٦٢	٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	.
٠,٠١%	٣٠,٠٠٠	٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	.
٠,٠٠%	٢,٥٧٥	٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	.	٠,٠٠%	.
١٠٠,٠٠%	٤١١,٩١٨,١٧٦	١٠٠,٠٠%	٣٩٩,٣١٤,٩٤٤	١٠٠,٠٠%	٣٩٤,٠٨٨,٧١٣	١٠٠,٠٠%	٤٢١,٤٦٤,٥٧٠

Industrial
ts based on
cates of
registered
Ministry of
ry

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

بنك وزارة
الصناعة